

ما انفردت به الواو عن سائر أحرف العطف

مصطفى فؤاد أحمد محمد

الأستاذ المشارك في جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية

ملخص البحث

تناول هذا البحث تعريف العطف لغة، فتقسيم أحرف عطف النسق عند النحاة، ثم الأحكام التي انفردت بها واو العطف، فذكر لها ثمانية عشر حكماً والمسائل المتعلقة بكلٍّ، وما قيل فيها من استدراكات وإجابات، و أورد ما وقع في ذلك جميعاً من مسائل خلاف، ثم اختار ما وجدته صواباً، وبالله التوفيق.

Résumé

Cette recherche tente de définir terminologiquement la coordination en prenant en considération les conjonctions de coordination en particulier le « et », et les différents avis émis à ce sujet.

مقدمة البحث

من المقرر أن لكل باب من أبواب النحو أصلاً ؛ فأصل أدوات الجزم (إن) ، و أصل أدوات الاستفهام الهمزة، و الواو أصل أحرف العطف، ولذا اختصت من بين سائر أحرف العطف بأمور تناولها بعض النحويين في أماكن متفرقة من مصنفاتهم، و بعضهم في موضع واحد مع اختلافهم في حصرها، غير أنني لم أهتد - فيما وقفت عليه - إلى مصنف أفاض فيه صاحبه من الكلام على هذه الأمور، و أفرد له أوراقاً، فأردت أن أنظر فيما انفردت به هذه الواو، والمسائل المتعلقة بها، و التدقيق فيها، و ذكر ما لم يذكر مما اختصت به هذه الواو، واختيار الراجح في ذلك كله، فكان - بفضل الله - هذا البحث، و الله الموفق

العطف في اللغة:

العطف لغةً التثني والميل، يقال: عطفْتُ الشيء إذا ثبَّيْتَهُ ورددْتَهُ، و: عطفْتُ الشيء إذا أملتُهُ⁽¹⁾. والعطف عند النحويين ضربان: بيان ونسق، وعطف النسق لا يكون إلّا بالحروف، وعدتها عشرة، وهي أربعة أقسام⁽²⁾: قسم يُشرك بين الأوّل والثاني في الإعراب والمعنى، وهو أربعة: الواو، والفاء، و ثمَّ، وحتّى، وقسم يُعطي الحكم للأوّل دون الثاني، وهو (لا)، وقسم يجعل الحكم للثاني دون الأوّل، وهو (بل) و(لكن)، وقسم يجعل الحكم لأحدهما من دون تعيين، وهو (أو) و(إمّا).

والواو أصل حروف العطف لأنّها تعطف في الإيجاب والجحد، وفي كلّ ضرب من الفعل⁽³⁾، ولأنّها توجب الاشتراك بين شيئين في حكم واحد فقط، وسائر حروف العطف توجب زيادة حكم على ما تُوجبه الواو؛ فالفاء تُوجب الترتيب، و(أو) للشك، و(بل) للإضراب، فصارت هذه الحروف بهذه الزيادة كالمركبة، والواو باقتضائها حكماً واحداً كال بسيطة، فلهذا صارت الواو أصلاً⁽⁴⁾.

وتختص الواو من بين سائر حروف العطف بأحكام:

أحدها: احتمال معطوفها أن يكون متأخراً في الحكم على المعطوف عليه، أو متقدماً، أو مصاحباً؛ وذلك أنّ معنى الواو - كما ذكر النحاة - مطلق الجمع⁽⁵⁾ من غير ترتيب، ومراد النحاة بالجمع إلّا تكون الواو لأحد الشيئين أو الأشياء كما كانت (أو)، و(إمّا) لاجتماع المعطوف و المعطوف عليه في الفعل في زمان أو مكان، فالفعل في نحو: جاءني زيد و عمرو، أو: جاءني زيد فعمرو أو: جاءني زيد ثم عمرو، حصل منك ليهما، بخلاف: جاءني زيد أو عمرو، فالفعل وقع من أحدهما دون الآخر⁽⁶⁾، ومعنى المطلق أنّ الفعل يحتمل أن يكون وقع من زيد وعمرو في زمان واحد، وأن يكون حصل من زيد أوّلاً، فالواو لا دليل لها على شيء من هذه الاحتمالات العقلية الثلاثة⁽⁷⁾، قال الدسوقي⁽⁸⁾: "وأورد على

ذلك (حتى)؛ فإنها محتملة للمعاني الثلاثة في قولك: قدم الحجاج حتى المشاة . فتحتمل المعية والترتيب وعكسه، وأجيب بأن كلا منهما وإن احتمل معطوفه للمعاني الثلاثة فإن الترتيب في الواو ذهني خارجي، بخلاف (حتى) "وذكر ابن عصفور⁽⁹⁾ أن (حتى) تفارق الواو في أن ما بعدها لا يكون أبداً إلّا جزءاً ممّا قبله . فالواو لعطف شيء على مصاحبه، نحو قوله تعالى ﴿هَلْ سَتَوْا الظُّلُمَتِ وَالنُّورِ﴾⁽¹⁰⁾ وقوله سبحانه : ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾⁽¹¹⁾ وعلى سابقه، نحو قوله عز وجل : (إذا زلزلت الأرض زلزالها وأخرجت الأرض أنقلاها)⁽¹²⁾ وعلى لاقه، نحو قوله تعالى ﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾⁽¹³⁾ .

قال ابن مالك⁽¹⁴⁾ : "وتنفرد الواو بكون متبوعها في الحكم محتملاً للمعية برجحان وللتأخر بكثرة، وللتقدم بقلة". قال أبو حيان⁽¹⁵⁾، وغيره⁽¹⁶⁾ : "هذا مخالف لمذهب سيبويه وغيره.. وهو مدفوع بما ذكره خالد الأزهري⁽¹⁷⁾ من أن ما قاله ابن مالك إنما هو تحقيق للواقع، لا قول ثالث كما ذكر أبو حيان. وقال بعض النحاة : "إن معنى الواو الجمع المطلق "وممن قاله الزمخشري⁽¹⁸⁾، وابن الخباز⁽¹⁹⁾، وابن الحاجب⁽²⁰⁾، و الرضي⁽²¹⁾ وصاحب الموشح⁽²²⁾، ويحيى العلوي⁽²³⁾، قال ابن هشام⁽²⁴⁾ وغيره⁽²⁵⁾ : "هذا القول غير سديد لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، وإنما هي للجمع لا بقيد".

والجواب عن هذا ما قاله الشمّني (أن ذكر المطلق هنا ليس للتقييد، بل لبيان الإطلاق، وكثيراً ما يُذكر اللفظ، ويُراد به ذلك، ومنه قول المتكلمين: الماهية من حيث هي ... لا يريدون بذلك التقييد، بل بيان الإطلاق)⁽²⁶⁾ .

واختلف في معنى واو العطف على أقوال :

أحدها: أنها لمطلق الجمع لا دلالة فيها على الترتيب، وهذا مذهب سيبويه⁽²⁷⁾ وأكثر النحاة⁽²⁸⁾، قال السيرافي⁽²⁹⁾ : "أجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين أن الواو لا توجب تقديم ما قدّم لفظه"، وردّه أبو حيان⁽³⁰⁾

وغيره⁽³¹⁾ بمخالفته للواقع لوجود الخلاف في ذلك.

والثاني :أنَّها تفيد المعية، وهو مذهب أصحاب أبي حنيفة، قاله إمام الحرمين (32).

والثالث :أنَّها للترتيب، نُقل عن الكسائي (33)، والفراء، وقُطرب، وثعلب، وابن دُرستويه (34)، ونسبه الشيرازي (35) إلى بعض الشافعية، وهو المشهور من مذهب الإمام الشافعي كما ذكر إمام الحرمين (36).

وما في معاني القرآن للفراء (37)، وكذا مجالس ثعلب (38) مخالف لما نُقل عنهما، فهُما يقولان بقول أكثر النحاة أنَّ الواو لمطلق الجمع، وأمَّا ما نُقل عن الإمام الشافعي فغير صحيح؛ فإنه - رحمه الله - احتجَ لاشتراط الترتيب في أعضاء الوضوء بوجوه ليس منها أنَّ الواو للترتيب (39).

واحتجَّ من قال بمطلق الجمع - وهو الصحيح عندي - بأوجه، منها على سبيل المثال :

1- أن لو كانت الواو للترتيب لعدَّ قوله تعالى ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ وَسَارِعُوا إِلَى الدَّارِ الَّتِي كُنْتُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ (40) في آية، وفي آية أخرى ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ وَسَارِعُوا إِلَى الدَّارِ الَّتِي كُنْتُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ (41) تناقضاً لما فيه من جعل المتقدم متأخراً والمتأخّر متقدماً، والقصة واحدة (42).

2- أنَّ الواو لو كانت للترتيب لما حسن أن تقول: تقاتل زيد وعمرو. إذ التفاعل لا يكون إلّا من اثنين لا ترتيب بينهما (43)، ولجاز أيضاً أن تقول: تقاتل زيد وتسكت. (44).

3- أنَّ واو العطف في الأسماء المختلفة تجري مجرى واو الجمع، وفي الأسماء المتماثلة مجرى ياء التشبيه، وهما يقتضيان الترتيب، فكذلك ما هو جار مجراهما (45).

4- أنَّه يلزم من قولك: جاء زيد وعمرو بعده. أن يكون قولك: بعده. تكريراً، وأن يكون قولك: جاء زيد وعمرو قبله. متناقضاً (46).

والثاني ممّا انفردت به الواو: عطف ما لا يستغني عنه متبوعه، نحو: اختصم زيد

وعمر، و: هذان زيد وعمر، و: هؤلاء أبوك وأخوك وابنك، وكذا مخفوض (بين) إذا كان مفرداً، نحو: جلستُ بين زيد وعمر، فلا يصحُّ العطفُ ههنا إلّا بالواو خاصّة (47)، فلا يجوز: اختصم زيد فعمر، ولا: هؤلاء أبوك ثم أخوك ثم ابنك، ولا: جلستُ بين زيد فعمر، إذ المتبوع لا يُغني عن التابع، فأنت لا تقول: اختصم زيد . ولا: جلستُ بين زيد . ولا: هذان زيد . ولا: هؤلاء أبوك . مقتصر (48).

أمّا (اختصم) ونحوه من أفعال باب المفاعلة فلأنّها لا تجري إلّا بين اثنين، وإنّما كان العطف فيها بالواو خاصّة لأنّ المخاصمة والمقاتلة ونحوهما لا ترتيب بينهما، وهذا لا يكون إلّا للواو فقط (49)، وكذا مخفوض (بين) فإنّ البيئية لا تُعقل إلّا بين شيئين لا اعتبار لترتيب بينهما، وأمّا (هذان زيد)، و(هؤلاء أبوك) فلأنّ مطابقة الخبر للمبتدأ حتم، وإنّما كان العطف بالواو لا غيرها من حروف العطف لأنّ المعطوف هنا مع المعطوف عليه في قوّة الاسم المثني والمجموع، وهما مرادفان لما يتطلّبهُ معناه من الجمع المطلق من غير اعتبار ترتيب ولا غيره، وهذا لا يكون لغير الواو (50).

فلو كان المتبوع مغنياً عن التابع، كقولك: اختصم الزيدان. و: المال بين الورثة. و: جلستُ بين الرجال. ونحو ذلك لجاز العطف بالواو وغيرها فتقول: اختصم الزيدان أو العمران. و: المال بين الورثة فالعصبية. و: جلستُ بين الرجال ثم النساء (51). و ذلك لأنّك تكون قد أعطيتَ الفعل ما به اكتفى، ثمّ عطفتُ بالفاء وغيرها على ما هو مكتفٍ، ومن ثَمَّ لا يجوز أن تقول: اختصم الزيدان فعمر. حتّى تضمّ إلى عمرو اسماً آخر بالواو، فتقول: اختصم الزيدان فعمر و خالد. لأنّ الفاء ليست للجمع، وإنّما هي للترتيب، وهي بمنزلة عامل آخر (52).

والمراد بالواو التي تختصُّ بمسألتنا هذه الواو الجامعة، أي: التي يكون ما بعدها مصاحباً لما قبلها في الحكم هذا شرط، وشرط ثانٍ أن تكون غير مُشركة للفعل في إسناده إلى كلّ واحد من المعطوف والمعطوف عليه بمفرده، بمعنى أن يكون القصد الإخبار عن فعلٍ واحد، لا عن فعلين (53)، وبيان ذلك - كما ذكر

الشاطبي⁽⁵⁴⁾ - أُنْكَ إِذَا قُلْتَ: مررتُ بزيد وعمرو. احتمل أن تكون أخبرتَ عن مرور واحد شَرَكْتَ فيه زيداً وعمراً، واحتمل أيضاً أن تكون أخبرتَ عن مرور لكل واحد منهما، كأنك قلتَ: مررتُ بزيد. ومررتُ بعمرو. فعلى الاحتمال الثاني لا يصح استعمال الواو الجامعة في الأمثلة المذكورة آنفاً، إذ لا يقال: اختصم زيد و اختصم عمرو. لاقتضاء هذا الكلام انفراد كل من زيد و عمرو بالفعل، و هو فاسد؛ لأن الاختصام لا يكون إلّا من اثنين، و مثله المخفوض ب(بين) - وتقدّم ذلك كله - وكذا لا يجوز أن يقال: هذان زيد. وهذان عمرو. لِمَا تقدّم من وجوب مطابقة الخبر للمبتدأ.

وأما قول امرئ القيس⁽⁵⁵⁾ :

قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ
بَسِطِ اللّوِي بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ

فقد عطفَ فيه بعدَ (بين) بالفاء، وأراد - كما ذكرَ أبو جعفر النحاس⁽⁵⁶⁾ وغيره⁽⁵⁷⁾ - بينَ مواضع الدّخول و بينَ مواضع حَوْمَلٍ . وأجاز ابن خروف⁽⁵⁸⁾ وغيره⁽⁵⁹⁾ أن يكون الدّخول مشتملاً على نواحي وجهات و عرصات، فتَمَّ الكلام، كما تقول: جلستُ بينَ الرجال فالنساء. وذهب بعض النحاة - منهم ابن عصفور⁽⁶⁰⁾ - إلى أنّ الفاء في البيت بمنزلة الواو، وحجّته رواية الأصمعي، وفيها (وحومل) بدلَ (فحومل)، و هذه الرواية - كما ذكرَ المبرد⁽⁶¹⁾ - هي أصحّ الرويات، وذكرَ الشاطبي⁽⁶²⁾ أنّها المشهورة. وأجاز الرضي⁽⁶³⁾ أن تكون الفاء في البيت بمعنى (إلى) أي: منازل من الدخول إلى حومل، كما أجاز أن يكون المعنى : قِفَا نَبْكَ بَيْنَ مَنَازِلِ الدَّخُولِ فَمَنَازِلِ حَوْمَلٍ، أي: على تقدير مضاف محذوف كما تقدّم .

وعندي - ممّا تقدّم - أنْجَعَلَ الكلام على حذف مضاف هو الأقرب والأولى، لكثرة وشيوعه، والله أعلم.

ومن مميّزات الواو المختصة بهذا الموضوع، أعني: الواو الجامعة غير مشرّكة أن الفعل يكون معها على حكم المتقدّم فإن كان مؤنثاً ألحقتَ الفعل علامة

تأنيث، فتقول :اختصمت هند و زيدٌ . وإن كان المتقدم مذكراً لم تلحق الفعل علامة التأنيث، فتقول : اختصم زيد وهند . ذكره ابن أبي الربيع الأشبيلي (64).

وأما ما ذهب إليه ابن الطراوة (65) وغيره، كالسهيلي (66)، وأبي حيان (67)، وابن القيم (68) من أن الواو في قوله سبحانه: {وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ} (69) جامعة لأن الفعل (جمع) مما يُسندُ إلى اثنين، وغلب فيه المذكر على المؤنث -مع تقدم المؤنث- لاجتماعهما فمدفوع بما احتج به ابن أبي الربيع (70) على بطلان كلام ابن الطراوة من أن قوله تعالى {أَمْ هَلْ سَوَّيَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ} (71) قرئ بالياء والتاء (72) لأن تأنيث الظلمات غير حقيقي، وأن لو كان الأمر -كما ذكر ابن الطراوة- لكانت القراءة بالياء خاصة، وكلام ابن أبي الربيع في توجيه هذه القراءة -وبه أخذ- هو قول فريق من النحاة، منهم أبو علي الفارسي (73)، وابن خالويه (74)، ومكي القيسي (75).

هذا، وينبغي أن يأخذ الكلام في مسألة العطف في الفعل الذي لا يستغني بفاعل واحد- كما ذكر ابن خروف (76)، وتبعه ابن أبي الربيع الأشبيلي- وبه أقول- على أن العطف بالواو متعين إذا أُريد عطف أحد الفاعلين على الآخر، قال ابن أبي الربيع (77): "لأنه يجوز أن يقال: اختصم زيد مع عمرو.و: اشترك زيد مع عمرو. ولك أن تقول : رأيتُ زيداً يختصمُ. ولا تذكرُ من خاصم، وكذلك تقول: قد اشترك اليوم زيد . ولا تدري مع من اشترك، فكيف تذكره؟ .

وذهب الرضي (78) إلى أن الواو قد تُحذفُ هنا مع معطوفها إذا قامت قرينة كما إذا قيل لك: من اشترك هو وزيد . فقلت: اشترك عمرو. وجعل منه قوله تعالى: {لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ} (79) قال: "والقدير: (لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح ومن أنفق من بعده)" (80).

وذكر ابن هشام (81) أن (أم) المتصلة تشارك الواو في عطف ما لا يُستغنى عنه، كما في قوله تعالى: {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ} (82).

وجوابه - كما نقله خالد الأزهرى⁽⁸³⁾ - أن العاطف بطريق الأصالة هو الواو إذ أصل الكلام (سواء عليهم الإنذار وعدمه)، ورد⁽⁸⁴⁾ بأنّ الجواب غير ظاهر عند التأمل .

و الثالث :عطف عامل حذف، وبقي معموله على عامل ظاهر يجمعهما معنى واحد، وضابط ذلك أن يكون الاسم التالي للواو في الظاهر معطوفاً على معمول العامل المذكور مع أن العامل لا يصحُّ نسبته إلى ذلك الاسم، والمعمولان يجمعهما معنى واحد، نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾⁽⁸⁵⁾ وقول الشاعر⁽⁸⁶⁾ :
 عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا
 وقول الآخر :⁽⁸⁷⁾

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَ زَجَجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا
 وقوله:⁽⁸⁸⁾

يَالَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا
 وقوله⁽⁸⁹⁾

تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يُجَدِّعُ أَنْفَهُ إِنْ مَوْلَاهُ ثَابَلَهِ وَفَرُّ
 واختلف النحاة فيما جاء من هذا النوع⁽⁹⁰⁾؛ فحكمه جماعة من الكوفيين - منهم الكسائي⁽⁹¹⁾، والفراء⁽⁹²⁾ - وجماعة من البصريين، كالفارسي⁽⁹³⁾، وابن جني⁽⁹⁴⁾،

وعبد القاهر الجرجاني⁽⁹⁵⁾، وابن الشجري⁽⁹⁶⁾، و ابن عطية⁽⁹⁷⁾، وابن الأنباري⁽⁹⁸⁾، وابن يعيش⁽⁹⁹⁾ على إضمار فعل مناسب لتعذر العطف على ما قبله، و تكون الواو حينئذٍ قد عطفت جملة على جملة؛ فقدروا في الآية السابقة: اعتقدوا⁽¹⁰⁰⁾ الإيمان أو: أخلصوا الإيمان⁽¹⁰¹⁾، وفي البيت الأول: وسقيتها⁽¹⁰²⁾ ماءً، وفي الثاني: وكحلن⁽¹⁰³⁾ العيون، وقدروا في البيت الثالث: وحاملاً⁽¹⁰⁴⁾ رمحاً، أو: معتقلاً⁽¹⁰⁵⁾، وفي البيت الرابع :
 ويفقأ⁽¹⁰⁶⁾ عينيه . وجعله قوم - منهم أبو عبيدة، المبرد⁽¹⁰⁷⁾ - من عطف المفردات؛ فضمن العامل معنى يصحُّ أن يتسلطَّ على المعطوف و المعطوف عليه؛

فَضَمَّنُوا (تَبَوَّأُوا) فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ مَعْنَى :آثَرُوا (108) وَنَحَوَهُ (109) ، وَ(عَلَفْتُهَا) فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ مَعْنَى :أَطْعَمْتُهَا (110) ، وَ(زَجَّجَن) فِي الْبَيْتِ الثَّانِي مَعْنَى :وَحَسَّنَ (111) ، وَضَمَّنُوا (مَتَقَلَّدَا) فِي الْبَيْتِ الثَّلَاثِ مَعْنَى :حَامَلَا (112) ، وَ(يَجْدَعُ) فِي الْبَيْتِ الرَّابِعِ :يَذْهَبُ (113) .

وَزَعَمَ أَبُو حَيَّانَ (114) أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ لَ (قَوْلُهُ) (115) فِي التَّسْهِيلِ : "وَعَطَفَ عَامِلَ حُذَفٍ ... يَجْمَعُهُمَا مَعْنَى وَاحِدٍ" قَدْ رَكَّبَ مِنَ الْمَذْهَبَيْنِ السَّابِقَيْنِ مَذْهَبًا ثَالِثًا . وَ الظَّاهِرُ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ إِنَّمَا قَيَّدَ الْمَسْأَلَةَ بِقَوْلِهِ : "يَجْمَعُهُمَا مَعْنَى وَاحِدٍ" - كَمَا ذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ (116) - لِئَلَّا يَرِدَ قَوْلُهُمْ : اشْتَرَيْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا . (فَالْفَاءُ عَطَفَتْ عَامِلًا حُذَفَ ، وَبَقِيَ مَعْمُولُهُ عَلَى عَامِلٍ آخَرَ ، وَلَمْ يَجْمَعْهُمَا مَعْنَى وَاحِدٍ فِي الشُّوَاهِدِ الْمُتَقَدِّمَةِ ، وَانْتِصَابِ (صَاعِدًا) عَلَى الْحَالِ الْمَحْذُوفِ ، لَا عَطْفًا عَلَى مَا سَبَقَهُ) (117) .

وَاخْتَارَ أَبُو حَيَّانَ (118) التَّفْصِيلَ فِي الْمَذْهَبَيْنِ السَّابِقَيْنِ - وَهُوَ مَا أَمِيلُ إِلَيْهِ - فَذَكَرَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ مِمَّا يَصِحُّ نَسْبَتُهُ إِلَى الْأَسْمِ الَّذِي بَعْدَهُ حَقِيقَةً فَالِإِضْمَارُ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مِنَ التَّضْمِينِ ، نَحْوُ : يَجْدَعُ اللَّهُ أَنْفَهُ وَعَيْنِيَهُ ، أَيُّ : يُوَفِّقُ عَيْنِيَهُ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَصِحُّ فَالتَّضْمِينُ ؛ لِأَنَّ الْإِضْمَارَ غَيْرَ مُمْكِنٍ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : عَلَفْتُ الدَّابَّةَ مَاءً وَتَبْنًا ، أَيُّ : أَطْعَمْتُهَا .

وَمِمَّا عَطَفَتْ فِيهِ الْوَاوُ عَامِلًا حُذَفَ وَبَقِيَ مَعْمُولُهُ عَلَى عَامِلٍ آخَرَ مَذْكُورٌ قَوْلُهُ تَعَالَى : { فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ } (119) ف (شُرَكَاءَكُمْ) لَا يَجُوزُ كَوْنُهُ مَعْطُوفًا عَلَى (أَمْرِكُمْ) لِأَنَّ (أَجْمَعَ) يُقَالُ فِي الْمَعَانِي كَالْأَمْرِ وَالْكِيدِ ، وَ(جَمَعَ) فِي الْأَعْيَانِ (120) ، فَعَلَى هَذَا يُقَالُ : جَمَعْتُ شُرَكَائِي . لَا أَجْمَعْتُ شُرَكَائِي . هَذَا الْأَكْثَرُ فِي اللُّغَةِ (121) ، وَقَدْ تَأْتِي (أَجْمَعَ) (122) بِمَعْنَى (جَمَعَ) ، وَمِنْهُ قِرَاءَةُ (فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَ شُرَكَاءَكُمْ) بِوَصْلِ الْهَمْزَةِ (123) ، وَيُؤَيِّدُ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ - كَمَا ذَكَرَ ابْنُ عَطِيَّةٍ (124) - قَوْلُهُ تَعَالَى : { فَتَوَلَّى فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُ } (125) ، فَعَلَى هَذَا يُقَالُ : أَجْمَعْتُ شُرَكَائِي . وَإِذَا جَازَ هَذَا كَانَ عَطَفَ الشُّرَكَاءَ عَلَى الْأَمْرِ فِي الْآيَةِ مُمْكِنًا ، وَلَمْ تَحْتَجِ الْآيَةُ إِلَى تَأْوِيلٍ ، وَإِنَّمَا

يكون التأويل على الأكثر في اللغة (126).

ولنصّب (شركاء) أوجه :

أحدها: أنه منصوب بإضمار فعل تقديره :واجمعوا⁽¹²⁷⁾، بوصل الهمزة، أو :
وادعوا، وكذلك هي في مصحف أبي بن كعب (وادعوا)⁽¹²⁸⁾.

ومنع الزجاج⁽¹²⁹⁾ أن يكون التقدير: و ادعوا، ويردُّه أن المثبت - كما تقدم -
في مصحف أبي (وادعوا).

والثاني: أنه معطوف على (أمركم) بتقدير حذف مضاف، والمعنى: وأمر
شركائكم⁽¹³⁰⁾.

والثالث: أنه معطوف على (أمركم) من غير تقدير حذف مضاف⁽¹³¹⁾؛ لأنه يقال
وتقدّم: أجمعتُ شركائي.

والرابع: أنه مفعول معه، والتقدير: مع شركائكم⁽¹³²⁾، وذكر أبو
حيان⁽¹³³⁾ أنه ينبغي أن يكون هذا على أنه مفعول معه من الفاعل
في (فأجمعوا)، لا من المفعول به (أمركم) على الأشهر من الاستعمالين، إذ يقال:
أجمع الشركاء أمرهم . ولا يقال: جمع الشركاء أمرهم . إلّا قليلاً - على ما
مرّ - فإذا جعلناه مفعولاً معه من الفاعل جازَ باتفاق؛ وذلك لأنَّ من النحويين من
اشتَرَط في صحّة نصب المفعول معه أن يصحَّ عطفه على ما قبله، فلو جعلناه من
المفعول لم يجزُ على المشهور، إذ لا يصحُّ عطفه على ما قبله، إذ لا يقال: أجمعتُ
شركائي. بل: جمعتُ. ولم يذكر الرضي من هذه الأوجه إلّا الأوّل والرابع، و
قال⁽¹³⁴⁾: "و الأولى جعله مفعولاً معه ...للسلامة من الإضمار."

والرابع من خصائص الواو: عطف المفرد السببي على الأجنيبي عند الاحتياج إلى
الربط، نحو : مررتُ برجل قائمٍ زيدٌ وأخوه، و: ضربتُ عمراً و أخاه، وقولك في
الاشتغال: زيدٌ ضربتُ عمراً وأخاه⁽¹³⁵⁾. على أن تكون الواو في ذلك كله
جامعة لا عاطفة، إذ الجامعة تجعلُ الجملتين واحدة، فتكون مشتملة على
الرباط⁽¹³⁶⁾، فإن كانت عاطفة لم يجزُ لأنَّ التقدير حينئذٍ في قولك: رأيتُ
الذي قام زيدٌ وأخوه. (رأيتُ الذي قام زيد وقام أخوه)، فتخلو الصلة من عائد على

الموصول (137).

وأجاز ابن السراج - وتبعه جمع منهم الرضي (138) - أن تشارك الواو في ذلك (أو) و(ثم)، قال (139): "...

وتقول: ضربتُ عمراً وأخاه، وزيدٌ ضربتُ عمراً ثم أخاه، وزيدٌ ضربتُ عمراً أو أخاه، وقومٌ لا يجيزون من هذه الحروف إلّا الواو فقط".

وإنما منع قوم أن تشارك الواو في هذه المسألة الفاء، و(ثم)، و(أو) لأنّ الفعل يستحيل أن يكون متّحداً في المعطوف والمعطوف عليه إذا كان العطف بغير الواو، بخلاف الواو فإنّها إذ ذاك تكون جامعة بمعنى (مع)، ذكره أبو حيان (140)، ولذا لا يجوز أن تقول: زيدٌ أكرمتُ عمراً و أكرمتُ أباه. إن قصدتَ بالفعل الثاني الاستئناف لخلوّ الجملة الأولى، وهي خبر، من الضمير، وإن قصدتَ بتكرير الفعل التأكيد جازتِ المسألة (141). وردّ الرضي قول من منع الواو أن تشارك الفاء و(ثم) و(أو) بقوله (142): "ليس بشيء لأنّ العامل ليس بمقدّر في المعطوف كما تبين في حدّ التوابع، ولو سلّمنا أيضاً جازتُ على ما ذكرنا؛ لأنّ للجملة الثانية مع الفاء و(ثم) و(أو) تعلقاً معنوياً بالأولى".

والمختار عندي القول بمنع المشاركة، وأمّا كلام الرضي فمردود بما ذكر آنفاً عن أبي حيان من أنّ الواو العاطفة في هذه المسألة -وتقدّم- هي الواو التي معناها الجمع، وهذا المعنى لا يكون لغير الواو. والله تعالى أعلم.

والخامس: عطف ماحقه التشية والجمع، فالقصد من التشية والجمع الاختصار والإيجاز؛ فقولهم: جاءَ الزيدان. أصله: جاءَ زيدٌ وزيدٌ، فحذفوا العاطف والمعطوف، وجعلوا الألف والنون عوضاً عن ضمّ الاسم إلى الاسم، فكان المعنى مع اختصار اللفظ، وإنّما صحّ ذلك لاتفاق الذاتين في التسمية بلفظ واحد، ولما رأوا أنّ التشية يتبعها الجمع، والجمع يطول بالعطف إلى ما لا يُدرِكُه الحصر التزموا في الجمع ما التزموا في التشية، فجعلوا الألف والواو عوضاً عن ثلاثة فصاعداً (143)، ورُبّما رجعوا إلى الأصل، فعطفوا إمّا ضرورة، وإمّا للتكثير (144) والتفخيم (145)، وزاد في التسهيل (146): "أو فصل ظاهر أو

مقدّر"؛ فمثال العطف في التثنية للضرورة قول الراجز (147) :

كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا وَالفَكِّ

فَارَةً مِسْكٍ دُبِحَتْ فِي سَكِّ

أرد أن يقول :بَيْنَ فَكِّهَا، فَلَمَّا لَمْ يَتَّزِنْ لَهُ عَادَ إِلَى العطف (148)، وقال ابن مالك (149) في استعمال العطف موضع الجمع للضرورة : "لا سبيل إليه لأنه أشقُّ من استعماله في موضع التثنية بأضعاف كثيرة، ولأنَّ الجمع ليس محدوداً، فتذكر أحاده بعضها على بعض، كما فعل بالمتثى، فلو كان الجمع مدلولاً عليه ببعض ألفاظ العدد جاز استعمال العطف موضعه كقول الشاعر :

ولقد شربت ثمانياً وثمانياً وثمان عشرةً وَثْنَيْنِ وَارْبَعاً.

(ومثال استعمال العطف في السَّعة للتكثير والتفخيم قولك لِمَنْ يُحَقِّرُ أَيَادِي أَسَدِيَّتْهَا إِلَيْهِ: قَدْ أُعْطِيَتْكَ أَلْفًا وَأَلْفًا وَأَلْفًا) (150)، ومثّل ابن مالك (151) للفصل الظاهر ب(مررتُ بزيد الكريم وزيد البخيل) وللـفصل المقدّر بقول الحجاج، وقد نُعي له في يوم واحد محمد أخوه ومحمد ابنه : "سبحان الله، محمد ومحمد في يوم واحد" ويقول الفرزدق (152) : إِنَّ الرِّزِيَّةَ لَا رِزِيَّةَ مِثْلَهَا فِيقْدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ

قال أبوحيان (153) بعد إيراد ما مثّل به ابن مالك للفصل المقدّر : "و أمّا تمثيل المصنف للفصل المقدّر بقول الحجاج وقول الفرزدق فليس العدول عن التثنية لأجل الفصل المقدّر، وإنما ذلك لأنه فات شرط من شروط التثنية، وهو أن يكون المثني نكرة ..وعلى هذا خرج أصحابنا كلام الحجاج والفرزدق، وقال أبو عبد الله محمد بن هشام ...في باب التثنية :وأصلها العطف، وعدلوا عن الأصل إيجازاً، و لم يلفظوا به إلّا في الشعر ضرورة كقوله :

..... فقدان مثل محمد ومحمد

فصار في هذا ثلاثة أقوال؛ أحدها :هذا، والثاني: ما ذهب إليه أكثر أصحابنا ..والثالث قول المصنف :إنّه عدل عن التثنية للعطف للفصل المقدّر.

والمختار عندي من هذه الأقوال الثلاثة قول أبي حيان وأكثر أصحابه :لاشتراط

النحاة في تشية العلم وجمعه ألا يكون باقياً على علميته وأنه يجب أن ينكّر، فتلحقه الألف واللام عوضاً عما سلبه من التعريف (154).

والسادس: عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها :

إذا قصد عطف بعض الصفات على بعض من غير اجتماع على منعوتها جاز

العطف بالواو، نحو قوله تعالى: ﴿الْصَّكِرِينَ وَالْصَّادِقِينَ وَالْقَنِينَ وَالْمُنْفِقِينَ

وَالْمُسْتَعْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾⁽¹⁵⁵⁾، أو بالفاء نحو قوله سبحانه: ﴿وَالصَّفَاتِ صَفًا

فَالزَّجَرَتِ زَجْرًا﴾⁽¹⁵⁶⁾ وقوله عز وجل ﴿فَشَرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ فَشَرِبُونَ شَرْبَ

الْهِيمِ﴾⁽¹⁵⁷⁾، وبحروف العطف إلّا (حتى) عند ابن خروف - فيما نقله عنه ابن

عقيل (158) والسيوطي (159) - وزاد السيوطي (أم).

وإذا كانت النعوت المفرقة مجتمعة على المنعوت لم تُعطف إلّا بالواو

خاصة (160)، كقوله تعالى ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ﴾⁽¹⁶¹⁾

ونحو: مررتُ برجلين كريم وبخيل، و: رغبتُ في الزيدَين التميميّ

والقرشي (162).

والسابع: اقترانها ب(لكن) بعد الجحد إذا عطف بها مفرد (163)، نحو قوله

تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ﴾⁽¹⁶⁴⁾ واقتران الواو

ب(لكن) بعد الجحد في عطف المفرد جائز لا واجب، فتقول: ما قام زيد، ولكن

خالد و: ما قام زيد لكن خالد (165).

وذهب ابن خروف - فيما نقله عنه ابن مالك (166) - إلى أن المعطوف بعد

(لكن) لم يُستعمل إلّا مع الواو، ولم يمثل سيبويه للعطف ب(لكن) إلّا بعد

الواو، كقوله (167): "ما مررتُ بصالح ولكن طالح".

وقد اضطرب كلام ابن مالك في هذه المسألة؛ فأجاز في شرح الكافية الشافية

أن تُعطف (لكن) المفرد غير مسبوقه بواو، فقال (168): "وأما المعطوف

ب(لكن) فمحكوم له بالثبوت بعد نفي، كقولك: ما قام زيد لكن عمرو..." و

منع في شرح التسهيل حيث قال (169): "...فإن وليها معطوف فعطفه بواو قبلها لا

يُسْتَفْنَى عَنْهَا إِلَّا قَبْلَ جَمْلَةٍ مَصْرُوحٍ بِجَزَائِهَا...وما يوجد في كتب النحويين من نحو :
 ما قام سعد لكن سعيدو: لا تَزِرْ زَيْدَ لَكُنْ عَمْرًا، فَمِنْ كَلَامِهِمْ لَا مِنْ كَلَامِ
 العرب .".

والثامن: اقترانها ب(لا) إن سُبِقَتْ بِنَهْيٍ أَوْ نَفْيٍ أَوْ شَبْهٍ غَيْرِ مُسْتَثْنَى، ولم تُقْصَدِ
 المعية :

إذا عَطِفَ بِالْوَاوِ عَلَى فِعْلٍ مَنَهِيٍّ عَنْهُ، أَوْ مَنَفِيٍّ أَوْ شَبْهِ مَنَفِيٍّ غَيْرِ مُسْتَثْنَى، ولم
 تُقْصَدِ المعية ولييتها(لا)؛ فمثال النهي (170) قوله تعالى: ﴿لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا
 الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ﴾ (171)

ومثال النفي (172) قوله تعالى ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا
 زُلْفَى﴾ (173) فبذكر (لا) في الآية الثانية علم نفي التقريب عن الأموال والأولاد
 مطلقاً؛ أي: في حالة الاجتماع والافتراق، ولو لم تدخل (لا) لاحتَمَلَ الافتراق (174)
 ؛ وأن يكون المراد نفي التقريب عند الاجتماع دون ذلك أنك إذا قلت : ما مررتُ
 بزيد و عمرو. احتَمَلَ أنك لم تمرَّ بهما معاً بل مررتُ بأحدهما دون الآخر، وكان
 احتمال نفي المرور بهما معاً هو الأولى (175) لاستعمال الواو كثيراً في وقت واحد
 كما في المفعول معه والواو التي يُنْصَبُ بعدها المضارع في جواب الأمر، ومع
 العطف أيضاً في نحو: كلَّ رجلٍ وضيَّعته (176)، وبذكر (لا) علم أنك لم تمرَّ
 بهما معاً لا في وقت واحد، ولا في وقتين وأنك لم تمرَّ بأحدهما دون الآخر، وإذا
 أريد نفي بعض الاحتمالات دون بعض، لزم التقييد حينئذٍ، فتقول: ما جاءني زيد
 وعمرو معاً أو: ما جاءني زيد أولاً و عمرو ثانياً. أو: ما جاءني زيد ثانياً وعمرو
 أولاً (177). ومثال شبه النفي (178) قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا
 الضَّالِّينَ﴾ (179).

فإذا أفهم الفعل معية بأن كان ممّا يقتضي الاشتراك جازاً أن تُزَادَ (لا)
 تأكيداً للنفي المتقدم (180) ليأمن اللبس إذ الفعل للمعية لا غير، نحو قوله تعالى :
 ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحُرُورُ﴾ (181) ف(لا)

الثانية والرابعة والخامسة زوائد لِأَمْنِ اللبس (182)، وقوله سبحانه (وَلَا تَسْتَوِ الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ) (183)، وإذا كان المنفي مستثنى، نحو: قاموا إلّا زيدا وعمرا، فهو بمعنى: قاموا لا زيد ولا عمرو، استُغني عن (لا) لعدم وجود لبس تُزيله (لا) (184).

و التاسع: اقترانها ب(إمّا) مسبوقه بمثلها عند عطف المفرد، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ (185)، ويندرُ حذف الواو للضرورة (186)، كقول الشاعر (187):

يَا لَيْتَمَا أُمْنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ إِمَّا إِلَى نَارٍ

و العاشر: عطف (أيّ) على مثلها، ذكره صاحب التصريح (188)، ومثّل له بقول الشاعر (189):

أَيّ يَوْ أَيَّكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ

و الحادي عشر: عطف العقد على النيف (190) إذا رُكِّبَا وجُعِلَا عددا واحدا، تقول: أحد و عشرون طالبا. ولا تقول: أحد فعشرون. أو: ثَمَّ عشرون. أمّا عند استقلال كل واحد منهما فيُعطفان بكل عاطف، فتقول: ما انقضّى ثلاثة فعشرون. أو: ثَمَّ عشرون بحسب ما تقصّد (191).

والثاني عشر: عطف الشيء على مرادفه، كقوله تعالى: ﴿لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾ (192) قال الخليل - فيما نقله الزركشي (193) عنه: "العوج والأمت

بمعنى واحد". وقوله سبحانه: ﴿وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ﴾ (194) قال الفراء (195) عند هذه الآية: "إنّ العرب لتجمع بين الحرفين، وإنّهما لواحد إذا اختلف لفظاهما.. وقولهم: بُعْدًا وسُحْقًا، والبُعد والسُّحق واحد." وممن ذهب أيضا إلى عطف الشيء على مرادفه بالواو خاصة الزجاج (196)، والزمخشري (197)، وابن عطية (198) والسمين الحلبي (199)، وابن هشام (200)، والزركشي (201).

ومنع ذلك قوم، منهم أبو جعفر النحاس، فقال (202): "إنّما يجيء في

الشعر"، والسهيلى (203)، وقال الزركشى (204): "أنكر المبرد هذا النوع، ومنع عطف الشيء على مثله... ولعله ممن أنكر أصل الترادف في اللغة، كالعسكري وغيره".

وقد يشارك الواو في هذا العطف (أو)، قاله ثعلب- فيما حكاه صاحب المحكم (205) عنه- وكذا قاله ابن مالك (206).

والثالث عشر: عطف العام على الخاص والعكس (207)، فمثال الأول قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (208)، ومثال الثاني، وهو عطف الخاص على العام قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ﴾ (209).

ويشارك الواو في هذا الأخير (حتى)، نحو: مات الناس حتى العلماء، وتقديم الحجج حتى المشاة، قاله ابن هشام (210).

وزعم أبو على الفارسي، وابن جني أن ما جاء من ذلك المعطوف فيه قصيد به غير المعطوف عليه، ولم يندرج تحته إذ المعطوف عندهما لا يكون إلّا غير المعطوف عليه (211).

والرابع عشر: جواز حذفها عند أمن اللبس :

اختلف في جواز إضمار حرف الجر؛ فذهب بعض النحويين، كأبي علي الفارسي (212)، وابن جني (213) في أحد قوليّه، وابن فارس (214)، وأبي الحسن الباقولي (215)، وابن الدهان (216)، وابن الأنباري (217) وابن مالك (218).

والرضي (219) وابن إياز (220)، وابن النحوي (221) إلى جواز ذلك في الكلام وفي الشعر، واستدلوا لمذهبهم بآيات من القرآن الكريم وما سُمع من ذلك في

كلام العرب نثرا ونظما؛ فمن الأول قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَحِذْ مَا أَحْمَلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا﴾ (222) والتقدير: (وقلت لا أجد)، وجواب (إذا) حينئذٍ قوله تعالى (تولوا) (223)، وقوله {صُمُّ بُكْمٌ عُمِيٌّ} (224) والأصل: (صم وبكم وعمي) (225)، بدليل قوله سبحانه: {وَالَّذِينَ كَذَبُواْ}

يَايَتِنَا صُمْ وَبِكُمْ فِي الظُّلُمَاتِ⁽²²⁶⁾، و قوله عزّ وجل: ﴿ثَلَاثَةٌ رَأَيْتُهُمْ كُلُّهُمْ﴾⁽²²⁷⁾ و
خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كُلُّهُمْ⁽²²⁸⁾، و التقدير فيهما: ثلاثة و رابعهم كلهم، و: خمسة
و سادسهم كلهم، بدليل قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا نُهُمْ كُلُّهُمْ﴾⁽²²⁹⁾، فظهور الواو فيه
دلّ على أنّ الواو في الجملتين السابقتين مقدّرة⁽²³⁰⁾. و غير ذلك من
الآيات (231).

وَمِمَّا اسْتَدَلُّوا بِهِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ مِنَ النُّثْرِ (أَكَلْتُ لَحْمًا لَبَنًا تَمْرًا)⁽²³²⁾،
وَمِنْ النِّظْمِ قَوْلُ الشَّاعِرِ⁽²³³⁾

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَزْرَعُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ
يُريد: كَيْفَ أَصْبَحْتَ وَكَيْفَ أَمْسَيْتَ⁽²³⁴⁾، و قول ابن الأعرابي⁽²³⁵⁾
وَكَيْفَ لَا أَبْكِي عَلَى عِلَّاتِي صَبَائِحِي غِبَائِقِي قِيلَاتِي
التقدير: (صَبَائِحِي وَغِبَائِقِي وَقِيلَاتِي)⁽²³⁶⁾.

و أجاز قوم منهم ابن الشجري⁽²³⁷⁾ - في ظاهر استدلاله - و ابن
عصفور⁽²³⁸⁾ حذف الواو في الشعر خاصة.

وذهبت طائفة، منهم ابن جني - في قوله الثاني⁽²³⁹⁾، و السهيلي⁽²⁴⁰⁾، و أبو
البقاء العكبري⁽²⁴¹⁾، و المالقي⁽²⁴²⁾، و أبو حيان⁽²⁴³⁾، و السمين
الحلبي⁽²⁴⁴⁾، و ابن هشام⁽²⁴⁵⁾ إلى أنّ إضمار واو العطف ضعيف لا
يجوز، و ما سُمع منه فهو شاذ لا يُقاس عليه، و ذكروا في ذلك أنّ حرف العطف
حرفٌ معنى، فالمعنى متعلّق به، فالواو موصلة لمعنى العطف و التشريك، فحذفها
يخلُّ بالمعنى، فتزول فائدتها، كما أنّ حذف حرف العطف يُوقع في
إشكال؛ ذلك أنّك لو حذفْتَ الواو في نحو قولك: ضربتُ زيدا و أبا عمرو. فقلتَ
: ضربتُ زيدا أبا عمرو لكانَ وَهْمٌ أنّ زيدا هو أبو عمرو⁽²⁴⁶⁾.

و تأوّل بعض من منع الإضمار، كالسهيلي⁽²⁴⁷⁾، و غيره⁽²⁴⁸⁾ شيئاً ممّا
استشهد به المجيزون فتأوّل السهيلي⁽²⁴⁹⁾ الآية المذكورة سابقاً على أنّ جواب
(إذا) هو قوله: ﴿قُلْتُ لَا أَحَدٌ﴾ و قوله: ﴿تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ﴾ إخبار عنهم، و ذكر أنّ

الكلام لا يحتاجُ إلى أن يُعطف بالواو لارتباطه بما قبله، كالتفسير له، و ذكرَ أن الشاعر في بيته الأول لم يُردِ العطف بالواو، لأنَّه لو أرادَ ذلك لم يُعلمَ معنى التماضي و الاستمرار على هذا الكلام، ونُظِرَ لذلك بقول الطبيب لَمَنْ لا حاجة له إلى الحمية: "كُلْ تَمْرًا سَمَكًا لَحْمًا لَبَنًا ما شِئْتَ". فإنَّما أرادَ الاسترسال على جميع المطعومات، ولو عطف بالواو لَشَمِلَت الإباحة ما ذكر منها دون غيرها، وذهب أبو حيان⁽²⁵⁰⁾ إلى أنَّ الشاعر في البيت المذكور لم يُردِ العطف بالواو لأنَّ الجملتين (كيف أصبحت؟ كيف أمسيت؟) جعلتا ممتزجتين امتزاج الجملة الواحدة، كأنَّ الشاعر قال: هذا الكلام ممَّا يزرعُ الودَّ . وأمَّا ما حُكي من قولهم: "أَكَلْتُ لَحْمًا لَبَنًا تَمْرًا"، فحُمِلَ على بدل الإضراب⁽²⁵¹⁾، وأمَّا ما استدلَّ به المجوزون على إضمار الواو في موضع بظهورها في موضع آخر فالذي يقتضيه التحقيق في ذلك ما ذكره بعضهم، كالسهيلي⁽²⁵²⁾ والزمِّلْكَاني⁽²⁵³⁾، والعلائي⁽²⁵⁴⁾، وابن القيم⁽²⁵⁵⁾ أن الصفات إذا قصدَ تعدادها من غير نظر إلى جمع أو انفراد فليس ثَمَّت عطف، نحو قوله تعالى: ﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾⁽²⁵⁶⁾

وقوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾⁽²⁵⁷⁾ لأنَّ الصفات وافقت الذات في القدم، ولزوم الصفات ودوامها بدوام الذات، فلذلك جرت مجرى الأسماء المترادفة⁽²⁵⁸⁾.

وإن أُريدَ التنويع لعدم اجتماع الصفتين لزِمَ العطف، كقوله تعالى: ﴿ثَبَّتِ وَأَبْكَرًا﴾⁽²⁵⁹⁾ فإنَّ الثبوبة والبكارة لا يجتمعان، فكانَ العطف، ولو لم يُوْت بالواو لاختلَّ المعنى⁽²⁶⁰⁾، وإن قصدَ التثنية على تغاير الصفتين أو رفع استبعاد اجتماعهما لموصوف واحد كانَ العطف أحسنَ من تركه؛ فمثال الأول قوله تعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾⁽²⁶¹⁾ فإنه قد يظُنُّ ظانُّ أن (غافر) و(قابل) صفتان تجريان مجرى الوصف الواحد لتلازمهما إذ من غفر الذنب قبل التوب، فدخل

حرف العطف لبيان أنَّهما وصفان مختلفان، ولتنزيلهما منزلةَ الجملتين تنبيهاً للعباد على أنَّه يجب أن يُعطى لكل واحد حكمه، وأنَّه سبحانه يفعل هذا، ويفعل هذا ليرجوه⁽²⁶²⁾، ومثال الثاني وهو ما قُصد فيه رفع استبعاد اجتماع الصفتين لموصوف واحد قوله عز وجل: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾⁽²⁶³⁾، وإنَّما كان العطف لأنَّها أسماء متضادة المعاني في أصل الوضع؛ فإنَّ الشيء الواحد لا يكون ظاهراً باطناً من وجه واحد، فرفع بالعطف الوهم عمَّن يستبعد ذلك في ذات الله تعالى، فكان العطف هنا أحسن من تركه⁽²⁶⁴⁾.

وأما قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ و﴿خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ فإنَّما لم تدخل الواو لأنَّهما جملتان من تيمَّة القول، ولذا أتبعنا بقوله تعالى ﴿رَجَمًا بِالْغَيْبِ﴾⁽²⁶⁵⁾ تكذيباً لتلك المقالة ودخلت الواو في قوله تعالى: ﴿وَنَامِ مِنْهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ لفائدة، وهي التقدير: لأنَّ عدَّتْهم سبعة، والواو قائمة مقام التصديق لذلك إذ التقدير: نعم هم سبعة، و ثامنهم كلبهم⁽²⁶⁶⁾ ولذا قال تعالى بعده: ﴿قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾⁽²⁶⁷⁾ وقال تعالى بعد الجملتين الأوليين: ﴿رَجَمًا بِالْغَيْبِ﴾.

وبعد، فالذي تميل إليه النفس في هذه المسألة أنَّ الآيات المستشهد بها على جواز إضمار واو العطف يمكن حملها على الاستئناف⁽²⁶⁸⁾، ولا ضرورة إلى تقدير العطف، وأما الأبيات فكما قال العلائي⁽²⁶⁹⁾: "فيها كلامان؛ أحدهما: أنَّها قليلة جداً بالنسبة إلى باقي الكلام؛ فلا يقتضي ذلك جوازا عاماً. والثاني: أنَّها وإن اقتضت الجواز فينبغي أن يقتصر فيه على ما كان مثلها حيث يكون المعطوفان متجاورين غير متراخ بعضهما عن بعض، كما روى أبو زيد من قولهم: أكلت لحماً لبناً تمراً. ليدل ذلك دلالة ظاهرة على تقدير العاطف، بخلاف ما إذا تخلل فصل فإنه لا يبقى في قوة الكلام دلالة على تقديره".

هذا، وقد اضطرب كلام ابن جني في مسألة حذف واو العطف، فتارةً يذهب إلى أن حذفها غير جائز قياساً معدوم في الاستعمال، ويذكر أنه مع ذلك قد حذف، ويورد ما سُمع منه (270)، ثم يحكم عليه بقوله (271): "وهذا كله شاذ، ولعله جميع ما سُمع منه" وتارةً يُقر بإضماره في كلام الله تعالى في قوله سبحانه: ﴿ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ ويرجع الحذف على غيره من الأوجه، فيقول (272): "فإن قلت: فاجعل ﴿رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ظَهْرًا﴾ مبتدأ وخبراً، واجعل الجملة المنعقدة منهما وصفاً لـ (ثلاثة)... فذلك عندنا في هذا الموقع غير سائغ، ولا مختار، وإن كان في غير هذا الموضع جائزاً، والذي منع من إجازته هنا وضعفها أن الجملة التي في آخر الكلام فيها واو العطف، وهو قوله عز وجل: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَمَانُهُمْ كَلْبُهُمْ ظَهْرًا﴾ فكما ظهرت الواو في آخر الكلام فكذلك -والله أعلم- هي مرادة في أوله لتجنس الجمل في أحوالها والمراد بها..." وكلامه هذا يناقض كلامه السابق أن حذف واو العطف شاذ في القياس معدوم في الاستعمال. ويشارك الواو في جواز الحذف الفاء، قاله قوم، منهم ابن الشجري (273)، وابن عطية (274)، و(أو) ذكره ابن مالك (275)، والرضي (276)، وابن إياز (277) والله تعالى أعلم.

والخامس عشر: لزوم تكرار العامل في نفي الموجب عند بناء الكلام على فعلين :

اعتبار المطابقة بين النفي والإثبات في حروف العطف أمر لا بد منه؛ فإذا قلت: قام زيد فعمرو. كان النفي (ما قام زيد فعمرو) وإذا قلت: قام زيد ثم عمرو. كان النفي (ما قام زيد ثم عمرو)، وإذا قلت: قام زيد أو عمرو. كان النفي (ما قام زيد، أو عمرو)، فلا بد من اعتبار المطابقة في اللفظ (278) إلّا الواو عند سيبويه (279)، فإنها اختصت عنده دون حروف العطف بأن التعويل معها في ذلك على المعنى من غير حاجة إلى مطابقة اللفظ، فإذا قال قائل: مررت بزيد و عمرو. فهذا يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون المرور واحداً، فتقول في النفي

ما مررت بزيد و عمرو . أي : ما جمعتهما في مرور واحد ، وثانيهما : أن يكون قصده مرورين ، فتقول في النفي : ما مررت بزيد وما مررت بعمرو .

وإنما لم يكن في الثاني بُدٌّ من تكرار العامل ليزوال اللبس ، لأنه إذا لم يكرّر العامل احتَمَل أنه لم يمرّ بهما ، ولا بواحد منهما ، واحتَمَل أنه يريد أنه لم يمرّ بهما معاً ، بل مرّ بأحدهما ، فلمّا كان النفي من غير إعادة العامل ملتبساً لذلك لم يكن بُدٌّ من إعادة العامل (280) .

وذهب المازني (281) - وتبعه المبرد (282) - إلى أن حرف النفي لا يُغيّر ما بعده عمّا كان عليه قبل دخوله ، نحو : ما قام زيد ، فإنه كان قبل دخول (ما) قام زيد (283) .

وذهب ابن مالك فيما رواه عنه العلائي (284) - ونسبه أبو حيان (285) إلى السهيلي - إلى أنه لا يتعيّن إعادة العامل في النفي عند بناء الكلام على فعلين ، بل يُكتفى بدخول (لا) بين الواو و ما بعدها ، فيقال : ما مررت بزيد و لا عمرو ، فيزول بذلك اللبس المحذور كما يزول بتكرار العامل

وذهب ناظر الجيش (286) إلى أن من أراد الإخبار بمرورين نفياً أو إثباتاً لزمه تكرار العامل ، و من لم يُرد استغنى عن التكرار . أخذ بقول سيبويه جماعة ، منهم ابن ولّاد (287) ، والأعلم الشنتمري (288) ، وابن عصفور (289) و العلائي (290) .

وذهب فريق ، منهم الرضي (291) ، ويحيى العلوي (292) ، إلى أن قول المازني هو الأقرب مع الأخذ بقول سيبويه .

وردّ ابن ولّاد (293) - ووافقه الأعلم الشنتمري (294) - قول المبرد : " إنَّ النفي إنّما يكون على قدر الإيجاب " بعدم تحقيق ذلك في المسألة المتنازع فيها ، وذلك أن النافي إنّما يكذب المثبت فيما يثبته ويخير به ، فإذا كان الذي أخبر به الموجب مرورين كان على النافي أن يأتي بكلام فيه نفي مرورين جميعاً ليس محتملاً غير هذا المعنى ، فإن احتَمَل نفي أحدهما دون الآخر - كما احتَمَل قول النافي : " ما مررت بزيد و عمرو " فإنه قد احتَمَل أن يكون قد مرّ بأحدهما - لم

يَكُنِ النَّايِ فِي حَيْثُ مَكْذِبًا .

كما ضَعَّفَ ابن عصفور⁽²⁹⁵⁾ ، و غيره⁽²⁹⁶⁾ قول المازني بأنه قد وُجِدَ النفي مُغَيَّرًا لِمَا دَخَلَ عَلَيْهِ عَنْ حَالِهِ قَبْلَ دَخُولِهِ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي نَفْيِ (سيفعل) : لَنْ يَفْعَلَ . وَفِي نَفْيِ (قَدْ فَعَلَ) : لَمَّا يَفْعَل . وَفِي نَفْيِ (فَعَلَ) : لَمْ يَفْعَل . وَلَا تَقُولُ : لَنْ سَيَفْعَل . وَلَا : لَمَّا قَدْ فَعَلَ . وَلَا : لَمْ فَعَلَ . فَإِذَا كَانَ التَّغْيِيرُ حَاصِلًا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ تَدْعُو إِلَيْهِ فَجَوَازُهُ لِلضَّرُورَةِ - وَهِيَ خَوْفُ اللَّبَسِ - أَوَّلَى وَأَحْرَى .

و نازع ناظر الجيش⁽²⁹⁷⁾ كلام ابن عصفور السابق بأن الظاهر من مراد النحاة بقولهم: "(لن)"

لنفي (سيفعل)، و(لَمَّا) لنفي (قد فعل)، و(لم) لنفي (فعل) "أَنَّ المنفي ب(لن) مستقبل كما أَنَّ المقرون بالسين مستقبل، و أَنَّ(لَمَّا) لنفي الماضي القريب زمنه من زمن

الحال، و أَنَّ (لم) لنفي الماضي البعيد زمنه من زمن الحال .

والذي أخذ به فِي هذه المسألة قول سيبويه، وأيضاً القول المنسوب إلى السهيلي ؛ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ تَكَرُّرَ الْعَامِلِ يُزِيلُ اللَّبَسَ الْمَحْذُورَ بِهِ بِتَحَقُّقِ كَوْنِ النَّفْيِ عَلَى قَدَرِ الْإِيجَابِ ، وَأَمَّا الْقَوْلُ الثَّانِي فَلِأَنَّ دَخُولَ (لَا) بَيْنَ الْوَاوِ وَالْمَعْطُوفِ يَزُولُ بِهِ اللَّبَسُ الْمَحْذُورُ ، كَمَا يَزُولُ بِتَكَرُّرِ الْعَامِلِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

والسادس عشر: جواز العطف على الجوار في الجرّ خاصّة عند مَنْ يَقُولُ بِهِ :
قَدْ يَتَّبِعُ النَّعْتُ فِي الْجَرِّ غَيْرَ مَا هُوَ لَهُ لِمَجَاوِرَتِهِ إِيَّاهُ⁽²⁹⁸⁾ بشرط أَمْنِ اللَّبَسِ⁽²⁹⁹⁾، ومدار هذه المسألة قول بعض العرب: " هَذَا جُحْرٌ ضَبٍّ خَرِبٍ ، ف(خرب) نعت ل(جحر)، فحقّه أَنْ يَرْتَفِعَ مِثْلُهُ لَكِنَّ الْعَرَبَ جَرُّهُ نَعْتًا لِلضَّبِّ لِأَمْنِ اللَّبَسِ ، قَالَ سَيْبَوِيهِ⁽³⁰⁰⁾ : " لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ كَالضَّبِّ ، وَلِأَنَّهُ فِي مَوْضِعٍ يَقَعُ فِيهِ نَعْتٌ لِلضَّبِّ ، وَلِأَنَّهُ صَارَ هُوَ وَالضَّبُّ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ ... " بِخِلَافِ (قَامَ غَلَامٌ زَيْدٌ الْعَاقِلُ) إِذَا كَانَ (الْعَاقِلُ) نَعْتًا ل(غَلَامٍ) فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ جَرُّهُ عَلَى الْجَوَارِ لِأَجْلِ اللَّبَسِ⁽³⁰¹⁾ ، وَاشْتَرَطَ أَيْضًا فِي مَسْأَلَةِ النَّعْتِ عَلَى الْجَوَارِ أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ لَوْ جُعِلَ صِفَةً لِمَا قُطِعَ عَنْ إِعْرَابِهِ لَصَحَّ ، كَقَوْلِ الْعَرَبِ الْمَذْكُورِ آنفًا، ذَكَرَهُ

السمين الحلبي⁽³⁰²⁾، و بالشرط الثاني رد السمين قول الفراء المجوز في جرّ (عاصف) في قوله تعالى: ﴿أَسْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾⁽³⁰³⁾ أن يكون على الجوار، قال السمين⁽³⁰⁴⁾: "لو جعلته صفة للريح لم يصحّ لتخالفهما تعريفاً و تنكيراً في هذا التركيب الخاص".

واختلف في مسألة الجرّ على الجوار؛ فذهب فريق - منهم السيرافي⁽³⁰⁵⁾، و ابن جني⁽³⁰⁶⁾ في الخصائص، و أبو جعفر النحاس⁽³⁰⁷⁾، و مكّي القيسي⁽³⁰⁸⁾، و ابن الحاجب⁽³⁰⁹⁾ - إلى منعه مطلقاً، أي: في النعت و عطف النسق. و أجازة فيهما فريق آخر أمثال الفراء⁽³¹⁰⁾ و أبي عبيدة⁽³¹¹⁾، و الأخفش⁽³¹²⁾، و أبي منصور الثعالبي⁽³¹³⁾، و العكبري⁽³¹⁴⁾، و ابن هشام⁽³¹⁵⁾. و ذهب فريق ثالث - منهم سيبويه⁽³¹⁶⁾، و المبرد⁽³¹⁷⁾، و ابن جني⁽³¹⁸⁾ في المحتسب، و أبو حيان⁽³¹⁹⁾ في قول، و السمين الحلبي⁽³²⁰⁾ - إلى جوازه في النعت لا في عطف النسق، و ذكر أبو حيان⁽³²¹⁾ أن الجمهور على منعه في عطف النسق.

و قد يرد في التوكيد نادراً⁽³²²⁾، و لم يسمع ذلك في البذل⁽³²³⁾.

و أجاز بعض النحاة المتأخرين التبعية على الجوار في المرفوع، و لم يحصروه في الجرّ⁽³²⁴⁾، و رده بعضهم، كناظر الجيش⁽³²⁵⁾.

واستدل القائلون بجواز الجرّ على الجوار في عطف النسق بشهرته عند العرب في الإعراب و الصفات و قلب الحروف بعضها إلى بعض، و التأنيث، و غير ذلك؛ فمن الإعراب قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا برُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾⁽³²⁶⁾ في قراءة (و أرجلكم) بالجرّ⁽³²⁷⁾، و هي قراءة مشهورة كشهرة النصب، و قد عطف على الرؤوس في الإعراب، و الرؤوس ممسوحة، و الأرجل مفسولة، و قوله سبحانه: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾⁽³²⁸⁾ على قراءة من جرّهما⁽³²⁹⁾، وهو معطوف على قوله تعالى: ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ﴾⁽³³⁰⁾ مع اختلاف المعنى؛ إذ المعنى: (يطوف عليهم ولدان مخلدون بحور عين)⁽³³¹⁾.

و ممّا ورد من الصفات قوله عزّ وجلّ: ﴿عَذَابٌ يَوْمٍ مُّحِيطٌ﴾⁽³³²⁾ و ليس اليوم

بمحيط، و إنما المحيط العذاب (333)، و قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾⁽³³⁴⁾، بجرّ (المتين) (335) لمجاورته (القوة)، و هو صفة ل (الرزاق) (336).

و من قلب الحروف قوله -صلى الله عليه وسلم- (337) - (ارجعن مأزورات غير مأجورات) و الأصل : (موزورات) و لكن أريد التآخي (338)، و منه قولهم : "إله ليأتينا بالغدايا و العشايا" (339)، و من التأنيث قولهم : ذهبَتْ بعض أصابعه، ف(بعض) مذكر، لكن لما جاور المؤنث، و هو (أصابع) أُعطي حكمه (340)، و منه قولهم : قامت هند. فلم يُجيزوا حذف التاء إلّا عند الفصل، و لا فرق بينهما إلّا المجاورة و عدم المجاورة (341)، و ذكر غير ذلك (342).

و يُوزع المجيزون في بعض ما استدلوا به، و ممن نازعهم السمين الحلبي (343)، و ناظر الجيش (344) وعلّ أبو حيان - فيما نقله عنه ناظر الجيش (345) - جواز الجرّ على الجوار في النعت، و منعه في عطف النسق بأنّ الاسم في النعت تابع لما قبله مباشرة، فكان أشدّ مجاورة، وأمّا العطف فحصل فيه فصل بحرف العطف، فكان مانعاً من المجاورة .

ويردّه ما ذكره ناظر الجيش (346) من أنّ حرف العطف لا يُعدّ فاصلاً لأنّ التبعية للأوّل لا تكوئالاً به و أنّ الفصل إنّما يكون بما يُستغنى عنه أو يكون قد ذكر في غير محله .

والذي يقوى عندي أنّ الجرّ على الجوار في النعت و عطف النسق لا مانع منه من حيث الصناعة ؛ وذلك لقوة الأدلة التي أوردتها العكبري (347) و ناظر الجيش (348) عند الاحتجاج لمذهبهما، و منها أقول العرب : " هذا جُحْر ضَبّ خرب " قد جعل النحويون له باباً، و رتبوا عليه مسائل، و أصّلوه بقولهم : جُحْر ضَبّ خرب. حتّى اختلفوا في جواز جرّ التشية و الجمع، فأجاز الإتيان فيهما جماعة من حدّاقهم قياساً على المفرد المسموع، ولو كان لا وجه له في القياس لاقتصروا فيه على السماع (349)، هذا ما يتصل بالنعت، وأمّا ما يخصّ عطف النسق فأقوى الأدلة على جواز الجرّ فيه على الجوار - كما ذكر ناظر

الجيش⁽³⁵⁰⁾ - آية الوضوء المذكورة، فإنَّ قراءة (وأرجلكم) بالجرِّ ثابتة بالتواتر، وغَسَلَ الأَرَجَلَ واجب بالأدلة القاطعة، فوجب أن يكون (وأرجلكم) بالجرِّ معطوفة على ما تقدّم من منصوب (فاغسلوا)، فيكون مستحقاً للنصب مع ثبوت جرّه، ولا وجه للجرِّ إلّا أن يكون لأجل المجاورة، و يعضد ذلك - كما ذكر العُكبري⁽³⁵¹⁾ - أنّه قد أُجيز في الآية غير الجرِّ، وهو النصب و الرفع، وهما غير قاطعين ولا ظاهرين على أن الأرجل حكمها المسح، فوجب أن يكون الجرُّ كالنصب والرفع في الحكم دون الإعراب، والله تعالى أعلم.

والسابع عشر: جواز تقديمها و تقديم معطوفها في الضرورة :

لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه إلّا في الواو خاصّة، هذا قول البصريين⁽³⁵²⁾، و لا يكون إلّا بشروط: أحدها: أن لا يؤدي ذلك إلى وقوع حرف العطف صدرًا⁽³⁵³⁾، فلا تقول: "وزيداً ضربتُ عمراً، و لا بنو الأسد إياك" وذلك لأنّ العامل إنّما يعمل في المعطوف بواسطة العاطف، فالعاطف كالألة للعمل، وهي يجب تأخيرها بعد المستعمل لها، و أيضاً لقبح وقوع التابع مقدّمًا على متبوعه و على العامل في متبوعه، ذكره الرضي⁽³⁵⁴⁾.

ثانيها: أن لا يتقدّم على المعطوف عليه إذا كان مبتدأ بعده الخبر سواء أدخله ناسخ⁽³⁵⁵⁾ نحو: إنَّ و عمراً زيداً قائمان، لضعف الحرف، فلا يعمل مع الفصل بغير الظرف أو الجارّ و المجرور⁽³⁵⁶⁾، أم لم يدخله حرف ناسخ⁽³⁵⁷⁾، نحو: أمّا و عمرو زيدٌ فمطلقان، و هـل و زيد عمرو قائمان؛ لأنّ المعطوف حينئذٍ قدّم على العامل، وهو الابتداء، والعاطف لا يتقدّم على العامل⁽³⁵⁸⁾، كما سبق. وثالثها: أن لا يكون المعطوف مخفوضاً، نحو: مررتُ و عمرو بزيد⁽³⁵⁹⁾. ورابعها: أن لا يكون المعطوف (إلّا) أو معناها، فلا تقول: ما جاءني و زيد إلّا عمرو. ولا: إنّما جاءني و زيد عمرو⁽³⁶⁰⁾. و عند الخلو من هذه الشروط يجوز تقديم المعطوف بالواو على المعطوف عليه في الشعر خاصّة، و هذا عند البصريين⁽³⁶¹⁾، ومن ذلك قول الشاعر:

أَلَا يَا نَحْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامِ⁽³⁶²⁾

يريد : عليك السلام ورحمة الله.

وتأولّه بعضهم، كابن جني⁽³⁶³⁾، وغيره⁽³⁶⁴⁾ على تقدير عطف (رحمة الله) على الضمير في (عليك)، و (السلام) مبتدأ، قال ابن جني⁽³⁶⁵⁾ بعد ذكره هذا الوجه : " لكن فيه العطف على المضمر المرفوع المتّصل من غير توكيد له، وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف عليه ". وأجاز قوم⁽³⁶⁶⁾ تقديم المعطوف بالواو في السّعة، قال ابن عقيل⁽³⁶⁷⁾ : "هو مذهب الكوفيين".

و أجاز جمع⁽³⁶⁸⁾ - منهم هشام، و ثعلب، و الرضي⁽³⁶⁹⁾ - تقديم المعطوف على المعطوف عليه مع الفاء و (ثمّ) و (أو) و (لا)، و أجاز ابن عصفور⁽³⁷⁰⁾ مع الفاء و (أو)، و ممّا جاء فيه التقديم مع (أو) قول الشاعر⁽³⁷¹⁾ :

فَلَسْتُ بِنَازِلٍ إِلَّا أَلَمْتُ بَرَجْلِي أَوْ خَيَالْتُهَا الْكَذُوبُ

أراد :إِلَّا أَلَمْتُ الْكَذُوبَ بَرَجْلِي أَوْ خَيَالْتُهَا، وتأولّه ابن جني⁽³⁷²⁾ وغيره⁽³⁷³⁾ على أَنَّ الْكَذُوبَ صفة ل (خيالُها)، وقوله : "أو خيالُها" عطف على الضمير المستتر في (أَلَمْتُ)، ولم يلزم التأكيد لأنّ الكلام طال بفصل الجارّ والمجرور والمضاف إليه وهو (برجلي) .

والذي يظهر لي ما ذكره العلائي⁽³⁷⁴⁾، وهو أنّ كلّ ما ورد من تقديم المعطوف بالواو على المعطوف عليه إنّما هو ضرورة الجأ الشاعر إليها الوزن والقافية، وأمّا إجازة ذلك في السّعة فيضعفه - كما ذكر ابن جني⁽³⁷⁵⁾ - "أنتك إذا قلتَ : " قام وزيد عمرو " فقد جمعتَ أمّامَ زيدٍ بينَ عاملين (قام) والواو إذ هي قائمة مقام العامل قبلها، فتكون كأنك أعملتَ في (زيد) عاملين . والله تعالى أعلم . والثامن عشر : العطف في التحذير والإغراء، نحو قوله تعالى : ﴿ نَافَاةَ اللَّهِ

وَسَفِيهَا ۖ ﴾⁽³⁷⁶⁾.

نتائج البحث

خلص البحث إلى نتائج، من أهمها :

- 1- أن ما نسبته بعض النحويين إلى الإمام الشافعي و الفراء و ثعلب من أن الواو تفيد الترتيب غير صحيح .
- 2- أن الواو المختصة بعطف ما لا يستغني عنه متبوعه هي الواو الجامعة غير المشتركة
- 3- أن العطف بالواو خاصة في الفعل الذي لا يستغني بفاعل واحد إنما يكون متعيناً إذا أُريد عطف أحد الفاعلين على الآخر، و من ثمَّ يجوز أن تقول : رأيتُ زيدا يختصم . ولا تذكرُ مَنْ خاصم، وكذا تقول : اشترك اليوم زيد، و لا تدري مع مَنْ اشترك..
- 4- أن الفعل مع العطف بالواو الجامعة غير المشتركة على حكم الاسم المتقدم لا بالتغليب ؛ فإن كان الاسم المتقدم مؤنثاً ألحقتَ بالفعل التاء، وإلّا فلا.
- 5- أن الواو قد تُحذف مع معطوفها في الفعل الذي لا يستغني بفاعل واحد إذا قامت قرينة، كما في قوله تعالى : (لا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ)
- 6- أن استعمال الفعل (جمع) في الأعيان، و (أجمع) في المعاني هو الأكثر في اللغة، وليس بمتعين .
- 7- أن الجرّ على الجوار في النعت وعطف النسق جائز على الراجح من أقوال النحاة .
- 8- أنه لا يتعين إعادة العامل النَّفي عند بناء الكلام على فعلين، بل يُكتفى بقول (لا) بين الواو و ما بعدها، فيقال

: ما مررتُ بزيد ولا عمرو . فيزول بذلك اللبس المحذور
كما يزول بتكرار العامل .

9- اضطراب كلام ابن جني في مسألة حذف واو العطف في
السَّعة ؛ فتارة يَمْنَع وتارة يُقَرّ .

هوامش البحث :

(¹) ينظر : جمهرة اللغة 1.4/3 (ط ع ف) ، ومعجم مقاييس اللغة 351/4 (باب العين والطاء وما يثلثهما) ، والصحاح 14.5/4 (عطف).
(²) ينظر : توجيه اللمع لابن الخباز ص283.
(³) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرا في 6/ 69 ، وا لنكت للأ علم الشنتمري ص214 ، و المحصول في شرح الفصول 882/2.
(⁴) ينظر : علل النحو للوراق ص377 ، وشرح المفصل لابن يعيش 9/8 ، ووصف المباني ص473.

(⁵) ينظر : مغني اللبيب 18/2 ، وهمع الهوامع 233/5.

(⁶) من شرح الرضي على الكافية 381/4 مع تصرف.

(⁷) المصدر السابق 382/4.

(⁸) من حاشية الدسوقي على مغني اللبيب 17/2 مع تصرف .

(⁹) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 231/1.

(¹⁰) سورة الرعد من الآية (16).

(¹¹) سورة العنكبوت من الآية (15) .

(¹²) سورة الزلزلة الآيتان (1،2) .

(¹³) سورة الشورى من الآية (3) .

(¹⁴) تسهيل الفوائد ص 174 .

(¹⁵) من ارتشاف الضرب 1981/4 مع تصرف .

(¹⁶) ينظر : المساعد 444 / 2 .

(¹⁷) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح 135/ 2 .

-
- (¹⁸) ينظر : المفصل ص 3.4 .
- (¹⁹) ينظر : توجيه اللمع ص 284 .
- (²⁰) ينظر : الكافية في النحو ص 225 ، والإيضاح 2.4/2 .
- (²¹) ينظر : شرح الرضي 381/4 .
- (²²) ينظر : الموشح على كافية ابن الحاجب للخبيري 745/2 .
- (²³) ينظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجة للعلوي 232/1 .
- (²⁴) من المغني 2/ 18 مع تصرف .
- (²⁵) ينظر : همع الهوامع 1.4/2 .
- (²⁶) من المنصف من الكلام على مغني ابن هشام للشمني 1.4/2 مع تصرف .
- (²⁷) ينظر : الكتاب 291، 437/1 .
- (²⁸) ينظر : المقتضب 148/1 ، والجمل للزجاجة ص 17 ، وأصول 55/2 ، والمسائل المنثورة ص 41 ، واللمع ص 149 ، وشرح الكتاب للسيرافي 61/5 ، ومعاني الحروف ص 37 ، وشرح جمل الزجاجة لابن خروف 76/1 ، واللمعة في شرح الملحة 691/2 .
- (²⁹) شرح الكتاب للسيرافي 7/6 ..
- (³⁰) ينظر : ارتشاف الضرب 1982/4 .
- (³¹) ينظر : الجنى الداني ص 159 ، والمغني 18/2 .
- (³²) ينظر : البرهان في أصول الفقه 181/1 .
- (³³) ينظر : شرح الرضي 382/4 .
- (³⁴) ينظر : معاني الحروف ص 37 ، و الغرة 88/2 ، وشرح الرضي 382/4 ، و الجنى الداني ص 158 .
- (³⁵) ينظر : شرح اللمع 537/1 .
- (³⁶) ينظر : البرهان في أصول الفقه 181/1 .
- (³⁷) ينظر : معاني القرآن 396/1 .
- (³⁸) ينظر : مجالس ثعلب 386/2 .
- (³⁹) ينظر : الأم 99/1 .
- (1.) سورة البقرة الآية (58) .

- (⁴¹) سورة الأعراف الآية (161) .
- (⁴²) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي 7/6 ، وشرح اللمع للضرير ص 117 ، وشرح ابن

يعيش 92/8، و الموشح 745/2، وشرح الكافية لابن الحاجب ص 767 (رسالة دكتوراة)،
 وشرح الرضي 382/4، و البسيط في شرح جمل الزجاجي 335/1 .
⁽⁴³⁾ ينظر : الفوائد والقواعد ص 377، و المحصول 882/2، والبسيط 335/1 .
⁽⁴⁴⁾ ينظر : الفوائد والقواعد ص 377 .
⁽⁴⁵⁾ ينظر : التبصرة للصيمري ص 131، وشرح اللمع للضرير ص 117، وشرح ابن
 يعيش 91/8 .
⁽⁴⁶⁾ ينظر : شرح ابن يعيش 91/8 .
⁽⁴⁷⁾ ينظر: شرح القوائد التسع للنحاس ص 4، والجمل ص 19، والأصول 76/1، وشرح
 الكتاب للسيراي 69/6، ونتائج الفكر ص 249، وشرح الجمل لابن خروف 87/1، والمقاصد
 الشافية 73/5 .
⁽⁴⁸⁾ ينظر: الأصول 76/2، والمقتصد 938/2، والمقاصد الشافية 74/5 .
⁽⁴⁹⁾ ينظر: الإيضاح العضدي ص 295، وشرح الكتاب للسيراي 69/6، والمقتصد
 938/2، وشرح الجمل لابن خروف 87/1، والمنهاج 24/1، والفصول المفيدة في الواو المزيدة
 ص 57 .
⁽⁵⁰⁾ ينظر : الفصول المفيدة ص 57، والمقاصد الشافية 75/5 .
⁽⁵¹⁾ ينظر : شرح الكتاب للسيراي 7/6، و المقاصد الشافية 74/5 .
⁽⁵²⁾ من شرح الكتاب للسيراي 7/6 . مع تصرف .
⁽⁵³⁾ ينظر : نتائج الفكر ص 249، والفصول المفيدة ص 57، والمقاصد الشافية 78/5 .
⁽⁵⁴⁾ ينظر : المقاصد الشافية 79/5 .
⁽⁵⁵⁾ ديوانه ص 8، والبيت في الكتاب 2.5/4، وشرح المقدمة الجزولية 276/1، وشرح
 ابن عصفور 263/1، والمقاصد الشافية 74/5 .
⁽⁵⁶⁾ ينظر : شرح القوائد التسع ص 4 .
⁽⁵⁷⁾ ينظر : شرح ابن عصفور 264/1، وشرح الرضي 387/4، والفصول المفيدة
 ص 62 .
⁽⁵⁸⁾ ينظر : شرح الجمل لابن خروف 77/1 .
⁽⁵⁹⁾ ينظر : المقاصد الشافية 83/5 .
⁽⁶⁰⁾ ينظر : شرح ابن عصفور 264/1 .
⁽⁶¹⁾ ينظر : الكامل 426/1 .

- (⁶²) ينظر : المقاصد الشافية 83/5 .
- (⁶³) ينظر : شرح الرضي 386/4 .
- (⁶⁴) ينظر : البسيط 265، 352/1 .
- (³) ينظر : المصدر السابق 264/1 ، 353
- (⁶⁶) ينظر : نتائج الفكر ص.25.
- (5) ينظر : ارتشاف الضرب 1985/4 .
- (⁶⁸) ينظر : الفوائد والبدائع ص.254 .
- (⁶⁹) سورة القيامة الآية (9) .
- (⁷⁰) ينظر : البسيط 352/1 .
- (⁷¹) سورة الرعد من الآية (16) .
- (⁷²) قرأ حمزة و الكسائي و أبوبكر بالياء ، و الباقون بالتاء ، ينظر : الحجة للفارسي 15/5 ، و إعراب القراءات السبع لابن خالويه 327/1 ، و الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي القيسي 19/2 ، و التبصرة ص.386
- (⁷³) ينظر : الحجة للفارسي 15/5 .
- (⁷⁴) ينظر : إعراب القراءات السبع 327/1 .
- (⁷⁵) ينظر : الكشف لمكي 19/2 .
- (⁷⁶) ينظر : ينظر شرح جمل الزجاجي لابن خروف (87/1) .
- (⁷⁷) ينظر : البسيط 352/1 .
- (⁷⁸) ينظر : شرح الرضي 348 /2 .
- (⁷⁹) سورة الحديد من الآية (1) .
- (⁸⁰) شرح الرضي 348/2 .
- (⁸¹) ينظر : المغني 2/2 .
- (⁸²) سورة البقرة من الآية (6) .
- (⁸³) ينظر : التصريح 136/2 .
- (⁸⁴) حاشية يس على التصريح 136/2 .
- (⁸⁵) سورة الحشر من الآية (9) .
- (⁸⁶) لم أقف على قائله ، والبيت في كتاب الشعر ص533 ، والخصائص 431/2 ، وأمالى ابن الشجري 82 ، 83 .

- (⁸⁷) الراعي النميري، ديوانه ص 95، والبيت في البيان ص 417، وشرح عمدة الحافظ ص 635، وأوضح المسالك 56/2، وتعليق الفرائض 281/5.
- (⁸⁸) عبد الله بن الزبير، والبيت في مجاز القرآن 68/2، ومعاني القرآن للفراء 1/121، وكتاب الشعر 532/2، والخصائص 431/2.
- (⁸⁹) من مقطوعة لخالد بن الطيفان، والبيت في كتاب الحيوان 6/4، والخصائص 431/2، وشرح الكافية الشافية 1265/3.
- (⁹⁰) ينظر: البسيط 1.34/2، وارتشاف الضرب 1983/4.
- (⁹¹) ينظر: إعراب القرآن للنحاس 534/1.
- (⁹²) ينظر: معاني القرآن 121/1، 123/473.
- (⁹³) ينظر: كتاب الشعر ص 533، والإيضاح العضدي ص 217، الحجة للفارسي 311/1.
- (⁹⁴) ينظر: الخصائص 431/2.
- (⁹⁵) ينظر: المقتصد 663/1.
- (⁹⁶) ينظر: أمالي ابن الشجري 83/3.
- (⁹⁷) ينظر: المحرر الوجيز 185/7.
- (⁹⁸) ينظر: البيان 377/1.
- (⁹⁹) ينظر: شرح ابن يعيش 5/2.
- (¹⁰⁰) ينظر: شرح الكافية الشافية 1264/3، والتذييل والتكميل 132/8، والدر المصون 241/6، والهمع 228/5.
- (¹⁰¹) ينظر: الكشف 379/4.
- (¹⁰²) ينظر: الخصائص 431/2، وشرح الرضي 339/2.
- (¹⁰³) ينظر: معاني القرآن للفراء 123/3، والخصائص 432/2.
- (¹⁰⁴) ينظر: معاني القرآن للفراء 473/1، والإيضاح العضدي ص 217، والخصائص 431/2، وشرح الرضي 339/2.
- (¹⁰⁵) ينظر: شرح ابن يعيش 5/2، والدر المصون 241/6.
- (¹⁰⁶) ينظر: الخصائص 432/2، وشرح الكافية الشافية 1265/3.
- (¹⁰⁷) ينظر: المقتضب 5/2.

- (¹⁰⁸) ينظر : ارتشاف الضرب 1984/4 والهمع 229/5 .
- (¹⁰⁹) ينظر : الهمع 229/5 .
- (¹¹⁰) ينظر : ارتشاف الضرب 1984/4 .
- (¹¹¹) ينظر : التذييل والتكميل 135/8 .
- (¹¹²) ينظر : البسيط 1.35/2، والتذييل والتكميل 134/8 .
- (¹¹³) ينظر : التذييل والتكميل 135/8 .
- (¹¹⁴) ينظر : المصدر السابق 134/8
- (¹¹⁵) التسهيل ص 175 .
- (¹¹⁶) ينظر : المغني 2/2 .
- (¹¹⁷) من غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب 279/3 بتصرف .
- (¹¹⁸) ينظر : ارتشاف الضرب 1984/4 .
- (¹¹⁹) سورة يونس من الآية (71) .
- (¹²⁰) ينظر : جمهرة اللغة 1.3/2، ومجمع اللغة 459/1، والصحاح 3/ 1198 .
- (¹²¹) ينظر : التذييل والتكميل 133/8 .
- (3) ينظر : إعراب القراءات لابن خالويه 4/2، والكشف لمكي 1/2...، والنشر في القراءات العشر 285/2 .
- (4) رواية الأصمعي عن نافع كما في كتاب السبعة ص 328. وخارجة عن نافع كما في إعراب القراءات لابن خالويه 27/1، و ينظر:النشر 285/2
- (5) ينظر : المحرر الوجيز 184/7 .
- (¹²⁵) سورة طه من الآية (6) .
- (¹²⁶) ينظر : التذييل و التكميل 133/8 .
- (¹²⁷) ينظر : الإيضاح العضدي ص 217، والحجة للفارسي 288/4، وشرح ابن يعش 5/2، وشرح الرضي 526/1 .
- (¹²⁸) ينظر : المحرر الوجيز 185/7، والبحر المحيط 179/5 .
- (¹²⁹) ينظر :معاني القرآن وإعرابه 315/2 .
- (¹³⁰) ينظر :البحر المحيط 179/5، والدر المصون 24/6 .
- (¹³¹) ينظر :البحر المحيط 179/5، والدر المصون 241/6 .
- (¹³²) ينظر : معاني القرآن وإعرابه 315/3، و الحجة للفارسي 289/4 .

- (¹³³) ينظر : البحر المحيط 5 / 179.
- (¹³⁴) شرح الرضي 1 / 526 .
- (¹³⁵) ينظر : الأصول 2 / 78 ، ونتائج الفكر ص 25..، والتذييل والتكميل 6 / 294 ،
والمغني 2 / 19 ، وهمع الهوامع 5 / 227 ، وغنية الأريب 3 / 272 .
- (¹³⁶) ينظر : نتائج الفكر ص 25..، والتذييل والتكميل 6 / 294 .
- (¹³⁷) ينظر : نتائج الفكر ص 25.. .
- (¹³⁸) ينظر : شرح الرضي 2 / 343 .
- (¹³⁹) الأصول 2 / 78 .
- (¹⁴⁰) ينظر : التذييل والتكميل 6 / 294 .
- (¹⁴¹) ينظر : الأصول 2 / 78 ، وشرح الرضي 2 / 343 .
- (¹⁴²) شرح الرضي 2 / 343 .
- (¹⁴³) ينظر : المقتصد 1 / 183 ، وأمالى ابن الشجري 1 / 13 ، وشرح ابن يعيش 3 / 137 ،
5 / 4 .
- (¹⁴⁴) ينظر : المقتصد 1 / 184 ، وشرح التسهيل لابن مالك 1 / 68 .
- (¹⁴⁵) ينظر : أمالي ابن الشجري 1 / 14 .
- (¹⁴⁶) تسهيل الفوائد ص 12 .
- (¹⁴⁷) هو منظور بن مرثد الأسدي كما في اللسان 1 / 436 (زكك)، والشاهد في
أمالي ابن الشجري 1 / 14 ، وشرح ابن يعيش 4 / 138 ، وشرح المقدمة الجزولية 1 / 31 ،
والبسيط 1 / 2 ..، 247 .
- (¹⁴⁸) ينظر : شرح ابن يعيش 4 / 138 ، وشرح المقدمة الجزولية 1 / 31 ..
- (¹⁴⁹) شرح التسهيل لابن مالك 1 / 68 .
- (¹⁵⁰) من أمالي ابن الشجري 1 / 14 مع تصرف، وينظر : المقتصد 1 / 184 ، والتذييل
والتكميل 1 / 264 .
- (¹⁵¹) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك 1 / 69 .
- (¹⁵²) ديوانه 1 / 161 ، والبيت في : الكامل 2 / 169 ، وشرح ابن عصفور 1 / 136 ،
والتذييل والتكميل 1 / 226 .
- (¹⁵³) التذييل والتكميل 1 / 265 .
- (¹⁵⁴) ينظر : التذييل والتكميل 1 / 226 .

- (¹⁵⁵) سورة آل عمران من الآية (17) .
- (¹⁵⁶) سورة الصافات الآيات (1،2،3)، وينظر: البرهان الكاشف ص 287 .
- (¹⁵⁷) سورة الواقعة الآيتان (54،55)، وينظر: الكشاف 348/4، والبحر المحيط 21/8 .
- (¹⁵⁸) ينظر : المساعد 417/2 .
- (¹⁵⁹) ينظر : همع الهوامع 184/5 .
- (¹⁶⁰) ينظر : المغني 19/2، وهمع الهوامع 226/5، وشرح أبيات المغني للبغدادي 78/6 .
- (¹⁶¹) سورة الأعلى الآيات (2،3،4) .
- (¹⁶²) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك 316/3، وارتشاف الضرب 4/ 1922 .
- (¹⁶³) ينظر : الكتاب 435/1، والجمل ص19، وشرح التسهيل لابن مالك 343/3 .
- (¹⁶⁴) سورة الأحزاب من الآية (4) .
- (¹⁶⁵) ينظر : الجمل ص19، والمسائل المنثورة ص2.5، وشرح الكتاب للسيرا في 66/6، والفوائد والقواعد ص382 .
- (¹⁶⁶) ينظر : شرح الكافية الشافية 1231/3 .
- (¹⁶⁷) ينظر : الكتاب 435/1 .
- (¹⁶⁸) شرح الكافية الشافية 123/3 .
- (¹⁶⁹) شرح التسهيل لابن مالك 343/3 .
- (¹⁷⁰) ينظر : التصريح 137/2 .
- (¹⁷¹) سورة المائدة من الآية (2) .
- (¹⁷²) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك 351/3 .
- (¹⁷³) سورة سبأ من الآية (37) .
- (¹⁷⁴) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك 351/3 .
- (¹⁷⁵) ينظر : المصدر السابق .
- (¹⁷⁶) ينظر : شرح الرضي 383/4 .
- (¹⁷⁷) ينظر : شرح الرضي 384/4 .
- (¹⁷⁸) ينظر : الأصول 77/2، ونتائج الفكر ص259، والمغني 18/2 .
- (¹⁷⁹) سورة الفاتحة من الآية (7) .

¹⁸⁰) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك 351/3 ، وشرح الرضي 383/4 ، وارتشاف الضرب 1984/4 .

¹⁸¹) سورة فاطر الآيات (2، 19، 21).

¹⁸²) ينظر : المغني 2 / 19.

¹⁸³) سورة فصلت من الآية (34)

¹⁸⁴) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك 351/3 .

¹⁸⁵) سورة الإنسان من الآية (3) .

¹⁸⁶) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك 344/3 ، وابن النحوية وحاشيته على كافية ابن

الحاجب ص 467 (رسالة ماجستير) ، والجنى الداني ص 533 .

¹⁸⁷) هو سعد بن قرطكما في شرح الحماسة للأعلم الشنتمري 1151/2 ، والبيت في

شرح التسهيل لابن مالك 344/3 ، ورصف المباني ص 185 ، والجنى الداني ص 533

¹⁸⁸) ينظر : التصريح 138/2

¹⁸⁹) لم أقف على اسم قائله، والبيت في توضيح المقاصد 272/2 ، و أوضح

المسالك 2.5/2

¹⁹⁰) ينظر : المغني 2 / 19.

¹⁹¹) ينظر : المنصف على المغني 1.6/2 ، وحاشية الدسوقي على المغني 2 / 18.

¹⁹²) سورة طه الآية (1.7) .

¹⁹³) ينظر : البرهان ص 598 .

¹⁹⁴) سورة البقرة من الآية (53) .

¹⁹⁵) معاني القرآن 37/1 .

¹⁹⁶) ينظر : معاني القرآن وإعرابه 11. / 1.

¹⁹⁷) ينظر : الكشف 159 / 1 .

¹⁹⁸) ينظر : المحرر الوجيز 36/2 .

¹⁹⁹) ينظر : الدر المصون 187. / 2.

²⁰⁰) ينظر : المغني 2 / 2 .

²⁰¹) ينظر : البرهان ص 597 .

-
- (202) ينظر : إعراب القرآن 1 / 59 .
- (203) ينظر : نتائج الفكر ص 274 .
- (204) ينظر : البرهان ص 599 .
- (205) ينظر : البرهان ص 6... .
- (206) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك 3 / 365 .
- (207) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك 35/3، و المغني 2/2، وارتشاف الضرب 1983/4، وغنية الأريب 277/3، و التصريح 138/2 .
- (208) سورة نوح من الآية (28) .
- (209) سورة الأحزاب من الآية (7) .
- (210) المغني 2/2 .
- (211) ينظر :المساعد 445/2، و ارتشاف الضرب 1983/4 .
- (212) ينظر : نتائج الفكر ص 263 .
- (213) ينظر : سر صناعة الإعراب 2 / 644
- (214) ينظر : الصاحبى صى 156 .
- (215) ينظر :كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1 / 1.31، 1.28، 734، 497 .
- (216) ينظر : الغرة في شرح اللمعة 2/878 .
- (217) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ص 571 .
- (218) ينظر : شرح الكافية الشافية 3/126..
- (219) ينظر : شرح الرضوي 2/349 .
- (220) ينظر : المحصول في شرح الفصول 2/88..
- (221) ينظر : ابن النحوية 2/467 .
- (222) سورة التوبة من الآية (92) .
- (223) ينظر : الصاحبى ص 156 ، والغرة 2 / 878 .
- (224) سورة البقرة الآيتان (171، 18) .
- (225) ينظر : البيان ص 467 .
- (226) سورة الأنعام من الآية (39)، وينظر :البيان ص 467 .
- (227) سورة الكهف من الآية (22)
- (228) المصدر السابق .

-
- (²²⁹) المصدر نفسه .
- (²³⁰) ينظر: سر الصناعة 644/2، والبيان ص 467.
- (²³¹) ينظر :كشف المشكلات 1.31/1، 1.28، 497، 734، والغرة 879/2،
والفصول المفيدة ص 125 .
- (²³²) ينظر :الخصائص 29/1، والغرة 879/2، والفصول المفيدة ص 125 .
- (²³³) لم أهتم إلى قائله، والبيت في التبيه لابن جني ص 131، 341، والخصائص 29/1، ونتائج الفكر ص 263، وشرح ابن عصفور 256/1، وشرح الكافية الشافية 3/126..
- (²³⁴) ينظر : ا لخصائص 28/1، وشرح ابن عصفور 256/1، وشرح الكافية الشافية 126 /3.
- (²³⁵) ينظر :الخصائص 29/1، والمساعد 473/2، والدر المصون 192/5
- (²³⁶) ينظر : الخصائص 29/1، والبيان ص 467
- (11) ينظر : آمالي ابن الشجري 2/1، 145/117،
- (²³⁸) ينظر :ضرائر الشعر ص 161 .
- (²³⁹) ينظر : الخصائص 29/1، 28/2، وسر الصناعة 635 /2.
- (²⁴⁰) ينظر :نتائج الفكر ص 263.
- (²⁴¹) ينظر :التبيان 263/1.
- (²⁴²) ينظر :رصف المباني ص 477.
- (²⁴³) ينظر: البحر المحيط 4.9/2.
- (²⁴⁴) ينظر : الدر المصون 192/5
- (²⁴⁵) ينظر : المغني 291/2.
- (²⁴⁶) ينظر :سر الصناعة 635/2، والغرة 88/2، و رصف المباني ص 477.
- (²⁴⁷) ينظر :نتائج الفكر ص 263.
- (²⁴⁸) ينظر : البحر المحيط 385/2، و الدر المصون 192/5.
- (²⁴⁹) ينظر :نتائج الفكر ص 264، و آمالي السهيلي ص 1.4.
- (²⁵⁰) ينظر : البحر المحيط 385/2 .

-
- (²⁵¹) ينظر :نتائج الفكر ص238.
- (²⁵²) ينظر : الدر المصون 5/192 ، والمغني 2/291 .
- (²⁵³) ينظر : البرهان الكاشف ص283.
- (²⁵⁴) ينظر : الفصول المفيدة ص 142.
- (²⁵⁵) ينظر : بدائع الفوائد 247 .
- (²⁵⁶) سورة الحشر من الآية (23) .
- (²⁵⁷) سورة الحشر من الآية(24) .
- (²⁵⁸) ينظر : نتائج الفكر ص239 ، والبرهان الكاشف ص283 .
- (²⁵⁹) سورة التحريم من الآية (5) .
- (²⁶⁰) ينظر الكشاف 4/43. ، والتبيان 2/265 ، والبرهان الكاشف ص283 ،
والبحر المحيط 8/292
- (²⁶¹) سورة غافر (1) .
- (²⁶²) ينظر :نتائج الفكر ص239 ، والبرهان الكاشف ص286 ، والفصول المفيدة
ص143 ، وبدائع الفوائد ص25. .
- (²⁶³) سورة الحديد من الآية (3) .
- (²⁶⁴) ينظر :نتائج الفكر ص239 ، والبرهان الكاشف ص283 ، والفصول
المفيدة ص144 ، وبدائع الفوائد ص248
- (²⁶⁵) سورة الكهف من الآية (22) .
- (²⁶⁶) ينظر : المحرر الوجيز 4/484 ، والكشاف 2/524 ، والبرهان الكاشف
ص285 ، والفصول المفيدة ص144 والمغني 2/26.
- (²⁶⁷) سورة الكهف من الآية (22)
- (²⁶⁸) ينظر : الكشاف 2/226 ، والفصول المفيدة ص127 ، وروح المعاني 1/159
- (²⁶⁹) الفصول المفيدة ص127
- (²⁷⁰) ينظر: الخصائص 1/29. ، وسر الصناعة 2/635
- (²⁷¹) ينظر :الخصائص 1/291
- (²⁷²) سر الصناعة 2/644
- (²⁷³) ينظر : أمالي ابن الشجري 2/145
- (²⁷⁴) نظر : المحرر الوجيز 6/6..

- (²⁷⁵) ينظر : التسهيل ص178
- (²⁷⁶) ينظر : شرح الرضى 349/2
- (²⁷⁷) ينظر : المحصول 881/2
- (²⁷⁸) ينظر : شرح ابن عصفور 261/1
- (²⁷⁹) ينظر : الكتاب 438/1
- (²⁸⁰) ينظر : المنهاج 24/1، والفصول المفيدة ص63
- (²⁸¹) ينظر : الانتصار ص117، والمنهاج 24/1، والفصول المفيدة ص64
- (²⁸²) ينظر : الانتصار ص117
- (²⁸³) ينظر : شرح ابن عصفور 262/1
- (²⁸⁴) ينظر : الفصول المفيدة ص64
- (²⁸⁵) ينظر : ارتشاف الضرب 1984/4
- (²⁸⁶) ينظر : تمهيد القواعد 3522/7
- (²⁸⁷) ينظر : الانتصار ص117
- (²⁸⁸) ينظر : النكت ص214
- (²⁸⁹) ينظر : شرح ابن عصفور 262/1
- (²⁹⁰) ينظر : الفصول المفيدة ص64
- (²⁹¹) ينظر : شرح الرضى 384/4
- (²⁹²) ينظر : المنهاج 241/1
- (²⁹³) ينظر : الانتصار ص117
- (²⁹⁴) ينظر : النكت ص214
- (²⁹⁵) ينظر : شرح ابن عصفور 262/1
- (²⁹⁶) ينظر : الفصول المفيدة ص64
- (²⁹⁷) ينظر : تمهيد القواعد 3522/7
- (²⁹⁸) ينظر : الكتاب 67/1، 436، والمقتضب 73/4، وشرح التسهيل لابن مالك 3.8/3، وارتشاف الضرب 1912/4
- (²⁹⁹) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك 3.8/3، وشرح الرضى 328/2، وتمهيد القواعد 3319/7
- (³⁰⁰) الكتاب 436/1

-
- (³⁰¹) ينظر : الدر المصون 21/4.
- (³⁰²) ينظر : المصدر السابق 84/7
- (³⁰³) سورة إبراهيم من الآية (17)
- (³⁰⁴) الدر المصون 84/7
- (³⁰⁵) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي 68/6
- (³⁰⁶) ينظر : الخصائص 192/1
- (³⁰⁷) ينظر : إعراب القرآن 314/1
- (³⁰⁸) ينظر : المشكل لمكي ص2..
- (³⁰⁹) ينظر : الأمالي النحوية 15/1.
- (³¹⁰) ينظر : معاني القرآن 74/2
- (³¹¹) ينظر : مجاز القرآن 72/1 ، 155
- (³¹²) ينظر : معاني القرآن 466/2
- (³¹³) ينظر : فقه اللغة وسر العربية ص326
- (³¹⁴) ينظر : التبيان 2.9/1
- (³¹⁵) ينظر : المغنى 339/2
- (³¹⁶) ينظر : الكتاب 67،436/1
- (³¹⁷) ينظر : المقتضب 73/4
- (³¹⁸) ينظر : المحتسب 289/2
- (³¹⁹) ينظر : البحر المحيط 145/2
- (³²⁰) ينظر : الدر المصون 212/4
- (³²¹) ينظر : البحر المحيط 145/2
- (³²²) ينظر : معاني القرآن للفراء 75/2 ، والتسهيل ص 167 ، والمغني 339/2 ، وتمهيد القواعد 3321/7
- (³²³) ينظر : ارتشاف الضرب 1914/4 ، وتمهيد القواعد 3321/7
- (³²⁴) ينظر : ارتشاف الضرب 1914/4 ، وتمهيد القواعد 3329/7
- (³²⁵) ينظر : تمهيد القواعد 333/7.
- (³²⁶) سورة المائدة من الآية (6)
- (³²⁷) قراءة غير نافع و ابن عامر و حفص و الكسائي و يعقوب و الحسن ، ينظر : البحر

المحيط 437/3، و اتحاف فضلاء البشر ص198.

(³²⁸) سورة الواقعة الآية (22).

(³²⁹) قراءة المفضل عن عاصم وحمة والكسائي كما في كتاب السبعة ص622،

والحجة للفارسي 255/6 وفي الكشف لمكي (3.4/2): قرأهما حمزة والكسائي وفي

النشر (383/2): أبو جعفر وحمة والكسائي .

(³³⁰) سورة الواقعة من الآية (18).

(³³¹) ينظر : التبيان 2.9/1، والمغني 339/2، وتمهيد القواعد 3322/7.

(³³²) سورة هود من الآية (84).

(³³³) ينظر : التبيان 2.9/1، وتمهيد القواعد 3322/7 .

(³³⁴) سورة الذاريات الآية (58) .

(³³⁵) قراءة يحيى بن وثاب كما في مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه (

145)، وفي المحتسب (289/2) : يحيى والأعمش.

(³³⁶) ينظر : معاني القرآن للفراء 75/2، والدر المصون 11/4

(³³⁷) سنن ابن ماجه ص277، والعلل المتناهية 42/2، وكشف الخفاء و مزيل

الإلباس 117/1 .

(³³⁸) ينظر : التبيان 2.9/1، والدر المصون 213/4، وتمهيد القواعد 3322/7

(³³⁹) ينظر : التبيان 2.9/1

(³⁴⁰) ينظر : التبيان 2.9/1، والدر المصون 213/4

(³⁴¹) ينظر : المصدران السابقان .

(³⁴²) ينظر : معاني القرآن للفراء 74/2، والتبيان 2.9/1، والدر المصون 212/4،

وتمهيد القواعد 3322/7

(³⁴³) ينظر : الدر المصون 214/4

(³⁴⁴) ينظر : تمهيد القواعد 3324/7

(³⁴⁵) ينظر : المصدر السابق 3321/7

(³⁴⁶) ينظر : المصدر نفسه

(³⁴⁷) ينظر : التبيان 2.9 / 1

(³⁴⁸) ينظر : تمهيد القواعد 3326/7

(³⁴⁹) ينظر : التبيان 2.9/1

(³⁵⁰) ينظر: تمهيد القواعد 3326/7

(³⁵¹) ينظر: التبيان 2.9/1

(³⁵²) ينظر: المساعد 476/2

(³⁵³) ينظر: الغرة 866/2، وشرح ابن عصفور 248/1، وشرح الكافية الشافية 1268/3، وشرح الرضي 35/2، والفصول المفيدة ص152

(³⁵⁴) ينظر: شرح الرضي 35/2.

(³⁵⁵) ينظر: الأصول 77/2، والغرة 866/2، وشرح ابن عصفور 248/1، وشرح الكافية الشافية 1268/3، والفصول المفيدة ص152

(³⁵⁶) ينظر: شرح الرضي 35/2.

(³⁵⁷) ينظر: الأصول 77/2، والغرة 866/2، وشرح الرضي 35/2.

(³⁵⁸) ينظر: الأصول 77/2، وشرح الكافية الشافية 1268/3

(³⁵⁹) ينظر: الأصول 77/2، والغرة 866/2، وشرح ابن عصفور 249/1، والفصول

المفيدة ص152

(³⁶⁰) ينظر: شرح الرضي 351/2

(³⁶¹) ينظر: المساعد 476/2، وينظر: المسائل المنثورة ص41، والفوائد

والقواعد ص377

(³⁶²) البيت في حواشي ديوان الأحوص ص19، وفي الأصول 326/1، والخصائص

386/2، وأمالى ابن الشجري 276/1 وشرح ابن عصفور 249/1، والخزانة

131/192، 3/2

(³⁶³) ينظر: الخصائص 386/2، والتبويه لابن جني ص212

(³⁶⁴) ينظر: الغرة 866/2

(³⁶⁵) ينظر: الخصائص 386/2

(³⁶⁶) ينظر: الفصول المفيد ص154

-
- (³⁶⁷) ينظر : المساعد 476/2
- (³⁶⁸) ينظر : الأصول 77/2
- (³⁶⁹) ينظر : شرح الرضي 35/2.
- (³⁷⁰) ينظر : ضرائر الشعر ص 211
- (³⁷¹) رجل من بني بحتر بن عتود كما في الخزانة (119/5)، والبيت في التنبيه لابن جني ص 112، وشرح ابن عصفور 25/1.
- (³⁷²) ينظر : التنبيه لابن جني ص 112 .
- (³⁷³) ينظر : شرح ابن عصفور 25/1، والفصول المفيدة ص 154.
- (³⁷⁴) ينظر : الفصول المفيدة ص 154 .
- (³⁷⁵) ينظر : الخصائص 387/2 .
- (³⁷⁶) سورة الشمس من الآية (13) وينظر : التصريح 138/2